جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

نظريات التكامل والاندماج الدوليين

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

تخصص: علاقات دولية

السداسي الخامس.

اعداد الأستاذة: د. نعيمة بورنان

الرتبة: أستاذة محاضرة أ

السنـة الجـامعيـة

2021-2022

محتوى المطبوعة

مدخل للمقياس

- المحاضرة الأولى: مفهوم التكامل الدولي

- المحاضرة الثانية: مستويات التكامل الدولي

- المحاضرة الثالثة: المفاهيم المتشابكة مع مفهوم التكامل

- المحاضرة الرابعة: التكامل الدولي بين الإقليمية والعولمة

-المحاضرة الخامسة:نظريات التكامل الدولي: الفدرالية (الاتحادية)

-المحاضرة السادسة: نظريات التكامل الدولي: الكونفدرالية (الاستقلالية)

- المحاضرة السابعة: نظريات التكامل الدولي: الوظيفية التقليدية

-المحاضرة الثامنة : نظريات التكامل الدولي: الوظيفية الجديدة

-المحاضرة التاسعة: مقاربات التكامل الدولي: المقاربة الاتصالية.

- المحاضرة العاشرة: مقاربات التكامل الدولي: المقاربة الليبرالية

-المحاضرة الحادية عشر: نماذج تحقيق التكامل الإقليمي: نموذج لفرصة الاستراتيجية

- المحاضرة الثانية عشر: نموذج التكامل بالتقليد.

-المحاضرة الثالثة عشر: نموذج التكامل الذاتي.

- المحاضرة الرابعة عشر: نموذج التكامل المفعل.

- خاتمة.

مدخل للمقياس :

مقياس **"نظريات التكامل والاندماج الدولي"**، هو مقياس أساسي في تكوين الطلبة في العلوم السياسية ، فهو موجه لكل الملتحقين بالتخصص، وهذه الدروس موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص علاقات دولية. لزيادة ادراكاتهم وتنمية معارفهم في المفاهيم والمصطلحات العلمية لعلم السياسة، والمقولات المؤسسة للمهارات النظرية في الخطاب الاكاديمي السياسي خاصة، وهذا يعني انه بإمكان طلبة التخصصات الأخرى الاستفادة من مضمونها على غرار الاقتصاد والقانون .

فنظريات التكامل والاندماج الدوليين، هو مادة علمية معرفية اكاديمية، تخضع للاعتبارات الابستيمولوجية والنتاجات الفكرية للمجتمع العلمي من المتخصصين في علوم متداخلة قوامها العلوم السياسية، والعلوم الاقتصادية، وحتى العلوم القانونية، والاجتماعية، الى جانب انه خلاصة تحليل لتجارب تكاملية شهدتها التفاعلات الدولية على كل الأصعدة.

حيث يشمل مفهوم التكامل الدولي مساهمات فلاسفة الفكر السياسي عامة ومنظري العلاقات الدولية خاصة، اذ يجمع كلهم على أنه ذا مستويات متعددة، وأنه يستدعي متطلبات لقيامه وشروط وهنا تباينت مداخل

ومقاربات المفكرين لتحقيقه، حيث انطلق بعضها من مدخل السياسة العليا، وآخر من منطلق السياسة الدنيا، كما تجلت عن المتابعة للتجارب التكاملية، عدة نماذج وأساليب تنتهجها الأقاليم لتكاملها .

المحاضرة الأولى:

- مفهوم التكامل الدولي:

تحيل لفظة التكامل في اللغة العربية إلى معنى تجميع أجزاء متناثرة مشتتة، فهو يحال بالأساس إلى فكرة ربط جزء أو عدة أجزاء في كلّ واحد، وهو أن يتم الشيء تدريجيا.

وينحدر مفهوم التكامل باللغة الانجليزية " integration" من أصل لاتيني،وهو مشتق من كلمتين Tanger وتعني To touch و In وتعني Not ومنها لفظة " integer " وتعني العدد الصحيح الذي لا يمس.

أما الفعل " Integrate"، فيعني في قاموس أكسفورد بأنه:"تجميع الأجزاء لتكون كلاّ واحدا".« Combine parts into a whole » .

ويعرّفه قاموس **ويستر** بأنه "شكلا واحدا كليا" **« Forme into a whole »**

ويقر **جوسون هيريك** سنة 1949، وهو أحد الباحثين البيولوجيين، أن "التكامل هو الشرط الأول للبقاء ، لأنه الصفة الأولى والرئيسة للمادة الحية".

ويختلف استخدام فروع المعرفة لهذا المفهوم حسب طبيعة التخصص ، فعالم الرياضيات يتعامل مع التكامل الذي هو نقيض عملية التفاضل، وعالم الاجتماع يستخدم اصطلاح التكامل بمعنى الاندماج الاجتماعي وعالم النفس يوظفه بمعنى درجة اندماج الفرد في حياة الجماعة، وعلم الاقتصاد يستعمل لفظة التكامل الاقتصادي للتعبير عن اندماج وحدات اقتصادية(بنوك، شركات، مشاريع)، أو وحدات سياسية. ويستخدمه عالم السياسة لدراسة مستويات اندماج النظم السياسية مع بعضها البعض.

لكن الاختلافات في تعريف التكامل، وعدم وجود تعريف مشترك لمفهومه أو اتفاق عام على مؤشراته، لا يرجع فقط لتنوع طبيعة التخصصات واختلافها، بل حتى في نفس التخصص ، يوجد الاختلاف على غرار ما نجده في مفهوم التكامل في علم السياسة ، أو بالأحرى في علم العلاقات الدولية.

وقد أرجع **جوزيف ناي**(1937-79 سنة) السبب في ذلك إلى أن بعض الباحثين بعضهم يضع نموذجه التكاملي من خلال دراسته للأسباب التكامل أو حركيته ، بينما يضع آخرون نماذجهم، استنادا لدراسة التكامل

بعد انجازه وتحقيقه ، ومن هنا فان اختيار مؤشرات التكامل تؤثر على تباين التعريفات.

فالمفهوم يصف الحقيقة التي قد تكون في الوقت نفسه كترتيب عام ثابت أو متحرك (حركي فعال ونشيط) أي يعني أنه يمكننا الحديث عن التكامل باعتباره **حالة مكتملة** أو أيضا للدلالة على **مسار أو عملية مستمرة**.

فالمعنى الأول يأخذ التكامل طابع من مؤسسة جماعية تعمل لتسيير المسار التكاملي، أما المعنى الثاني فمفاده أن التكامل يرفق بأجهزة خلقت فقط من أجل احتياجات المسار.أي أن التكامل أساسا هو مصطلح للدلالة على مسار تراكب تدريجي لإقتصادين أو أكثر ، يتوجه نحو وحدة نهائية.

وقد انقسم المفكرون في تعريف مفهوم التكامل، بين من اعتبره حالة ومن اعتبره عملية ومسار.

فعرّفه المفكر السياسي الألماني الأمريكي أرنست هاس Ernest Bernard Haas (1924-2003) على أنه "الاتجاه الطوعي نحو إنشاء وحدات سياسية أكثر اتساعا بحيث كل يتجنب بوعي استخدام القوة مع الوحدات المشاركة الأخرى" .

وهو لا يعتبره "كحالة"، ولكن هو "العملية التي من خلالها تقوم فواعل سياسية من دول مختلفة، بنقل وتحويل ولاءاتهم و آمالهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم نحو مركز جديد ، أين تكون لمؤسساته صلاحيات ومهارات أعلى تتجاوز صلاحيات الدول الوطنية القائمة من قبل".

كما عرفه **اسماعيل صبري مقلد** (1925-2006) على أنه" عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية.

كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه. و هو بأجهزته و مؤسساته يستطيع لأن يمد سلطانه إليه.

في حين اعتبر **أميتاي اتزيوني "Amitai Etzioni"**(1929-87سنة) ، إن التكامل سابق لعملية التوحيد، فهو شرط لتحقيق الوحدة ، وقد عرفه على أنه "الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها استعمال العنف أو الإكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرر

داخل المجتمع ، كما تحدد الهوية السياسية للشعب ،وهو بذلك يرمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل.

أما **كارل دويتش Karl Deutch**(1912-1992) فيعرّف التكامل على" انه الحصول في ظل إقليم معين ، على الإحساس بالانتماء للجماعة ، تكون في ظلّها المؤسسات والممارسات قوية بما فيه الكفاية ولفترة طويلة لكي تنشر وتضمن توقعات وأمال الشعوب المعنية بتحقيق التغير السلمي".

فالتكامل حسب **دويتش** مسار تسلسلي شرطي ، يمكن أن يؤدي في النهاية إلى الاستقرار عند حالة الشعور بالانتماء الموحد للجماعة، ما يعني أنه يعتبر التكامل عملية وحالة في آن واحد، فهو ينظر للتكامل كعملية قد تؤدي إلى التكامل السياسي كحالة عندما يتوفر شرط أساسي هو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم داخل كل وحدة سياسية طرفا في التكامل، مما يترتب على ذلك تحقيق الاستقرار والأمن والسلم.

كما يرى كل من **أ.ج قروم Groom"**و **الكسيس هيراقليديس** بأن "التكامل كحالة، يحدث عندما تتوفر شروطه، وكعملية عندما يكون التكامل يتأرجح بين وحدات سياسية مهيأة للاندماج وتلك الرافضة له".

ومن هنا يأتي دور العوامل الخارجية المتمثلة في النخب والقوى السياسية الخارجية في التأثير على تلك الوحدات السياسية التي أبدت عدم رغبتها في الاندماج.

وفي الأخير يبدو أنه عادة ما لا يتم الحديث عن التكامل إلا كعملية من واقع أنه لا يوجد نموذج تكاملي تام كليا ونهائيا ، وإذا تحققت حالة التكامل أي التوحيد والاندماج التامين ، فليس هناك داع للحديث عن التكامل أصلا، لأننا أمام كيان جديد يجب أن يعرف بصفته الجديدة الموحدة.

المحاضرة الثانية:

-مســـــتويات التـــكامل الدولي:

التكامل يظهر في عدة مستويات، ويمكن أن نقسمها على أساس الحيّز والمجال، النشأة والبناء، والقطاعات، ويأتي تفصيلها كما يلي:

أولا: مستويات التكامل على أساس الحيز الجغرافي: ونقصد به أنواع التكامل التي تتم في إطار الحيز الجغرافي والذي على أساسه تتحدد درجة اتساعه وحتى صعوبة شروط تحقيقه، فنجد :

1. **التكامل على المستوى المحليIntégration Locale**: ونقصد به التكامل الذي يتم في الحيز الجغرافي الداخلي للدولة الواحدة، أي بين الوحدات السياسية والاقتصادية المحلية للدولة ، مهما كانت درجاته وعمقه ،فقد يكون تعونا أو تنسيقا أو ربما شراكة، ومن هنا نجد ما يعرف "بالتوأمات" بين البلديات أو الولايات، وعادة ما يكون في المجال الثقافي والاجتماعي وغالبا في المجال الأمني ، وقد يكون بين الوحدات الاقتصادية لنفس الدولة.(شركات، بنوك ، مصارف) التي قد تذهب إلى الاندماج والانصهار في كل واحد.

2. **التكامل على المستوى الإقليمي Intégration Régionale**: وهو التكامل الذي يتم بين وحدتين (دولتين) أو أكثر متقاربة جغرافيا وتنتمي إلى نفس المنطقة الإقليمية، وهو المستوى من التكامل الذي عرف انتشارا كبيرا منذ الثمانينات ، سيما مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ،حيث ظهرت عدة أقاليم بشكل تكتلات أو اتحادات.

3. **تكامل على مستوى عالمي**:وهو الطرح الذي صاحب فكرة العولمة، التي يكون فيها العالم قرية واحدة ، لا تراعي فيها الحدود الجغرافية، وتذوب فيها الخصوصية الثقافية، وتنصهر فيها المبادئ المجتمعية، وتتداخل فيها المقومات والموارد الاقتصادية ، وتتوحد فيها المصالح والغايات السياسية ،و لكن يبقى هذا طرحا مثاليا وطوباويا، أثبت الواقع استحالة تطبيقه إلى حد اليوم.

ثانيا: مستويات التكامل على أساس النشأة والبناء: ويقصد به الطريقة والآلية التي ينشأ بها التكامل وخلق وحدة جديدة ، فنجد:

1. **التكامل الذي ينشأ دفعة واحدة:** ويكون منشؤه عادة قانونيا عن طريق اتفاق أو معاهدة، يتم من خلالها الاتفاق بين وحدتين أو أكثر على التنازل عن سيادتها كليا أو جزئيا لصالح الكيان الجديد ، ويتجلى هذا في نشوء

الفدراليات والكونفدراليات ، مثل (الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية....).

2.**التكامل الذي ينشأ بالتدريج**: وهو التكامل الذي يأخذ مسارا ، يتم خلاله التوسع أفقيا وعموديا مثل (الاتحاد الأوروبي)ويبد أ في أبسط المجالات وأقلها سيادة ثم يأخذ في التوسع، وهو ما يفسره الطرح الوظيفي.

ثالثا: التكامل على مستوى المجالات: يكون التكامل في مجالات متعددة، فقد تعير الدول اهتمامها بالمجال الثقافي والاجتماعي والبيئي، وبنفس الاهتمام الذي توليه للمجال السياسي والاقتصادي والأمني.

ونظرا للأبعاد الثقافية والاجتماعية والبيئية ،للتكامل في المجال الاقتصادي والسياسي، سوف تكتفي بهما:

1-التكامل الاقتصادي:

يعرف **جون بيندر john Pinder** ، بأنه " التكامل الاقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء، وصياغة وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاهية الرئيسية"، كما يعرف **بيلا بالاسا Bela ballassa** بأن" التكامل الاقتصادي يتمثل في علاقات تقوم بين

الوحدات الاقتصادية(دوليتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بين هذه الوحدات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة".

وقد قام الفكر التكاملي الأوربي بدوره في دفع إنشاء التجربة وتطويرها ، وكانت محاولة أولى في نظرية التكامل لتقنين هذه التجربة، وتحفيز بقية العالم على اتخاذها كنموذج هي تجربة **بيلا بالاسا** في كتابه" نظرية التكامل الاقتصادي". وفحوى مساهمته هو الاعتماد على التجارة كمحرك للعملية التكاملية، بحيث تندرج هذه العملية عبر خطوات محددة من منطقة للتجارة الحرة إلى اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة، إلى وحدة اقتصادية إلى اتحاد اقتصادي تام، وهو ما يعرف بالاندماج.

ويمكن توضيح خصائص و سمات كل هذه المراحل كما يلي:

1-المرحلة الأولى : المنطقة الحرة

حيث يتم في هذه المرحلة العمل على خلق منطقة تجارة حرة، يتم فيها

-الغاء مختلف القيود الجمركية والإدارية على حركية السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة.

- مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية تجاه بقية دول العالم.

2-المرحلة الثانية: اتحاد جمركي

وتتميز ب:

- حرية حركة السلع بين الدول المتكاملة من اية قيود جمركية، ولكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة تجاه دول العالم الأخرى غير الأعضاء، وهو ما يعرف ب (الجدار الخارجي).

3- المرحلة الثالثة: سوق مشتركة

حيث تتميز هذه المرحلة، الى جانب العنصرين السابقين ب:

- الغاء القيود الجمركية على حركة عناصر الانتاج(العمل – راس المال – الاشخاص) وذلك فيما بين الدول المنظمة والمشكلة للسوق المشتركة.
- حيث تشكل الدول الاعضاء سوقا موحدة تنتقل منها السلع والشخاص ورؤوس الاموال في حرية تامة، مثال السوق الاوروبية المشتركة.

4-المرحلة الرابعة : اندماج اقتصادي

وتشمل هذه المرحلة الاجراءات المتعلقة ب:

-تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

- الى جانب تنسيق السياسات الاجتماعية والضريبية الاخرى، والتي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.

5- المرحلة الخامسة: اتحاد سياسي

اضافة الى ما تم انجازه في المراحل الاربعة السابقة، يتم:

- توحيد السياسات الأخرى كافة، وبناء سلطات إقليمية عليا، وعملة موحدة يجر التداول بها عبربلدان المنطقة المتكاملة، الى جانب الجهاز الإداري الموحد الذي يقوم على تنفيذ هذه السياسة العامة للاتحاد .

فالاندماج هو أقصى مراحل التكامل الاقتصادي، يقابله الاتحاد كأقصى مراحل التكامل السياسي، وعليه فالاندماج هو أحد مراحل التكامل وليس مرادفا له. ويمكن إجمال هذا المستوى من التكامل في المخطط التالي:

2-التكامل السياسي:

يعرف **جاكوب P.Jacobe وتوين T.Teune**، التكامل السياسي بأنه "عملية تتضمن علاقة الجماعة أو شعور الهوية والإدراك الذاتي".

وهو ما يعبر عنه **كلود أك klood AK** في كتابه **"التكامل السياسي"**، بأن حجر الزاوية للتكامل يكمن في الثقافة السياسية والتنشئة السياسية للفرد ، فهي التي تحدد مدى تكامل مجتمع من عدمه ،أما المفكر **سترايتبن** فاعتبر أن التكامل السياسي هو "تكوين نظام سياسي جديد من عدة نظم سياسية". أما المفكر الأمريكي **جوزيف ناي** ، فقدم شروط ابتدائية للتكامل السياسي للدولة الانتقالية (من حالات جزئية إلى حالات تكاملية) وهي : ضرورة وجود بناء مؤسساتي على الأقل في شكل ابتدائي ، لابد من تحقق حد من الاعتماد المتبادل في عملية تشكيل السياسة التكاملية ، وتوفر حس متبادل للانتماء والهوية الذاتية ، ويمكن ملاحظة ثلاث مستويات أو مظاهر للتكامل السياسي وهي:

1-التكامل المؤسساتيinstitutional integration : وهو ضرورة خلق مؤسسات مركزية سياسية قوية تؤثر على التفاعلات التكاملية الأخرى، وتوصل العملية التكاملية إلى أقصاها وهو التوحيد أو الاتحاد، وقد أصر الطرح الفدرالي على أهمية البناء المؤسس السياسي المشترك أولا في تجسيد التكامل بين الوحدات المعنية به ، كما اقر الوظيفيون الجدد بأن المؤسسات السياسية قادرة على ترجمة الاديولوجيات إلى قوانين ، حيث يؤكد الوظيفي الأول **دافيد متراني**

David Miterany (1975-1888) ، إن شكل "المؤسسات" يتبع الوظيفة (التعاون والتكامل). la forme (institution) suit la fonction(coopération).

ولكن في المراحل المتقدمة لعملية التكامل لان الانشغال بتأسيسها في البداية سيعيق حتما الاستمرار في العملية ، وهو بمثابة رد على الفدراليين. وهناك مدخلين لقياس مدى قوة مؤسسات التكامل، فالأول ينطلق من قياس حجم ونمو الموارد البيروقراطية الحاسمة للميزانية والإطارات الإدارية ، والثاني ينطلق من معيار قانوني تشريعي لقوة المؤسسة ودرجة تمتع قراراتها الإلزامية للدول الأعضاء ، ومدى مشاركتهم في صناعتها، وعبّر ذلك **هانس سميث Hans Smith** ، انه "بدون قبول القانون فوق القومي ما كان يمكن أن تكون هناك بداية جدية لمنظمة الحديد والصلب الأوروبية.

2-تكامل في السياسات Policy integration:

ونعني بها درجة التنسيق والتعاون والتوافق في وضع السياسات المتعلقة بالعملية التكاملية أو بالوحدة الجديدة المراد إنشاؤها، إذ يؤكد **جوزيف ناي** على أن الاهتمام هنا يتجه نحو معرفة المدى الذي يبين أن

الأفعال والسلوكات التي تصدر عن مجموعة من الدول ، تبرز كأفعال تقوم بها المجموعة ككل واحد، أي درجة التمثيل للجماعة من طرف كل دولة في سياستها الداخلية والخارجية، ودرجة حرص كل دولة على تجسيد ذلك في صناعة قراراتها ، وهو ما عبر عنه **ليون ليند برج leon lind berg** بـ"التقسيم السياسي للعمل". ويربط **جوزيف ناي** قياس درجة التكامل في السياسات بتوفر المعلومات التالية:

- ❖ نطاق السيادة المشتركة أي كمية القطاعات التي يتم التكامل فيها بشكل مشترك.
- ❖ درجة السياسة المشتركة القائمة في قطاع معين
- ❖ الأهمية التي يمثلها القطاع المراد معرفة مدى وجود سياسات مشتركة بخصوصه.

3-التكامل في المواقف Attitudinal integration:

فبناء مؤسسات مشتركة وتحويل الولاء لها، لا يكفي لاستمرارية التكامل السياسي ، بل لابد من تطوير حس الانتماء المشترك والهوية الموحدة

والالتزام الجماعي الذي لابد أن تترجمه المواقف وكذا السلوكات للأفراد والحكومات على حد سواء ، تحقيقا للعملية التكاملية.

فلا نشهد تناقضا ولا تجاوزا في المواقف بين الدول في القضايا التي هي من المفروض أنها مشتركة ، فالتصريحات المتناقضة، والزيارات الموازية ، والخطابات اللاتوافقية الصادرة من طرف النخب السياسية في الدول المنتمية لعملية تكاملية ما، قد تحال على أنها مواقف قطعية متعارضة مع مظهر تكامل المواقف السياسية ، وبالتالي قد تعرقل المسار التدريجي أو الخطي للعملية، وتزعزع الثقة المتبادلة بين الأطراف وتنمي إحساس القطرية بدل إحساس الهوية الإقليمية المشتركة.

فالوظيفيون الجدد يؤكدون أن زيادة التفاعلات السياسية المشتركة ستدعم الهوية الإقليمية ،لان الهوية والولاءات ستتبع بشكل تدريجي وتلقائي المصالح والغايات التي تجنى من خلال مؤسسات مشتركة تسعى لتحقيق التكامل.

المحاضرة الثالثة

-المفاهيم المتشابكة مع مفهوم التكامل الدولي:

تتعدد الألفاظ المتداخلة مع مفهوم التكامل، ولعل من أبرزها التالية:

اولا: التعاونcoopération : هو ذلك الحد والمستوى من المعاملات والاتصالات الكثيفة والمتوسطة والمؤقتة بين طرفين أو أكثر (دول ، أجهزة ، مؤسسات..) ، في مجال معين، فهو العمل المشترك الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق منافع مشتركة ولا يشترط التقارب الجغرافي في التعاون، باعتباره أبسط مستويات التكامل، إن لم نقل أنه يندرج ضمن التفاعلات العادية التي تقوم بين أشخاص وفواعل المجتمع الدولي في إطار العلاقات الدولية. ويتأثر التعاون بأزمات العلاقات البينية وتوتراتها.

ثانيا: التنسيق coordination : ويعني تنظيم الأشياء مع بعضها البعض وترتيبها، وقد اعتبر **مايكل هاس**(1938 -...) أن التكامل هو "حالة من السلام بين الشعوب" فهو شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة كل منها ، وهو بذلك يساوي بين

التكامل والتعاون والتنسيق، في حين أن التعاون والتنسيق هي أحد درجات التكامل وليست هي التكامل.

ثانيا: الشراكة partenariat: هي علاقة طويلة الأجل بين منظمتين أو أكثر ، تتميز بالعمل الجماعي والثقة المتبادلة ، ويكون الأساس في تكوينها هو الحصول على قدر من المنافع المتبادلة بين الأطراف حيث يستفيد كل طرف من خصائص تلك العلاقة لتحقيق أهدافه ، كما هي أيضا اتفاق بين شخصين (معنويين أو قانونين) أو أكثر على تمويل وإدارة مشروع وتقسيم نتائجه من كسب أو خسارة بينهم بالنسبة إلى ما قُدم.

فالشراكة ليست التعاون والتنسيق ، إن الشراكة تعني بالضرورة تبادل جملة من المنافع والمصالح الاقتصادية بين الأطراف المساهمة المعنية والتوزيع العادل بينها فان غابت المنافع والمصالح الاقتصادية المتبادلة ، انتفت الشراكة الخاصة ذاتها ، وحل محلها التعاون أو بالأحرى عون أو مساعدة في شكل تحويلات (مالية أو غيرها) بلا مقابل (unrequited transfers) من طرف مانح Donor إلى طرف

متلق Recipient، بل تحولت إلى نهب واستغلال وإثراء لفائدة طرف على حساب الطرف الآخر.

ويصف علماء الاقتصاد هذا التوزيع إلى نوعين ضمن ما هو معروف "بنظرية اللعبة" Game theory وهما:

1. **النوع الأول**: هو اللعبة(الشراكة) ، ذات المعادلة الصفرية-Zero sum game أي أن هناك أطرافا رابحة وأطرافا خاسرة ، وان الأرباح المحققة توازي حسابيا الخسائر المسجلة بحيث يكون مردود اللعبة الصافي صفرا ، وهذا هو الصنف من الشراكة الاستغلالي الظالم المجحف.

2.النوع الثاني: هو اللعبة (الشراكة) ، ذات المعادلة غير الصفرية - Non Zero sum game)، أي أن مردودها الصافي موجب ، ويعني هذا أن كل الأطراف تكسب معا (سواء كان بنفس النسبة أو بنسب متفاوتة)، وينطوي هذا الصنف من اللعبة على شراكة (دينامية) حركية متطورة متدائبة منتجة في حدود عادلة ، أي في حدود مساهمات الأطراف في المشروع المشترك ، ونعني بالمساهمات الاستثمارات

والمدخلات التقنية والبشرية ، فإذا اختل نصيب الأطراف تجنح الشراكة الإقطاعية والاستغلالية.

ثالثا: التحالفAlliance : نجده في بعض الاجتهادات في المجال الاقتصادي كونه اتفاق يتم بين شركتين أو أكثر لقيام نوع من العلاقات فيما بينها حيث ينشا بموجبها اتحاد لتحقيق المصالح المشتركة وتبادل المنافع لتدعيم قدراتهم التنافسية، ويكون المقصود به هنا هو غاية الاندماج بين الوحدات في البعد الاقتصادي.

أما على مستوى الدراسات السياسة ، فقد اعتبرت التحالفات أنها تقنيات فن الحكم ، المنظمات الدولية أو آليات تنظم في ميزان القوى ، فالتحالف لا يتطلب إلا أن تقرر الدول المشاركة للتعاون من خلال اتفاق مفتوح ، لرسمي أو سري ، وان يكون بالتعاون مع المعنيين مباشرة بالقضايا الأمنية- العسكرية . فهو اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر من الدول للتعاون في قضايا الأمن القومي.

وعن علاقته بمفهوم التكامل ، يرى اتجاه من المفكرين أن التحالف يمكن اعتباره خطوة محتملة في عملية تحقيق أشكال أكثر ديمومة من التكامل، حيث ان التعاون الفعال بين الوحدات في مجال واحد قد يثير

مسعى التعاون في المجالات الأخرى على المدى الطويل لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الترتيبات. لكن يؤكد اتجاه آخر **(كارل دويتش)** على أن الدلالة الواقعية تشكك في إمكانية دمج التحالفات وتحقيق التكامل عبرها، فقد كشفت دراسة أجريت على عشر جماعات سياسية في منطقة شمال الأطلسي على أن التحالفات كانت غير كافية ولا ضرورية لتحقيق التكامل.

ونجد في تاريخ العلاقات الدولية، عدة نماذج لتحالفات عسكرية على غرار التحالف الثلاثي عام(1865-1870) حيث اشتركت الباراغواي ضد حلف مؤلف من الارجنتين والبرازيل والاورغواي، اين دافعت الباراغواي ضد قوة اعدائها الساحقة دفاعا باسلا، لكن الحرب انتهت بهزيمتها وتخريب أراضيها وانخفاض عدد سكانها الى النصف.

أيضا التحالف الثلاثي نتيجة معاهدة سرية بين المانيا والنمسا-المجر وإيطاليا(كانت تجدد كل خمس سنوات الى غاية عام 1915)، اين تعهدت بموجبها المانيا والنمسا والمجر بمساندة المانيا اذا ما هاجمتها فرنسا، كما نصت على الدعم المتبادل في حال تعرض أي من الدول الموقعة عليها لهجوم دولة او اكثر من الدول العظمى، ويمكن ارجاع الدافع خلف ابرام

هذه المعاهدة الى موقف إيطاليا من غزو فرنسا لتونس(كون ان إيطاليا كانت تطمع بها) والى رغبة بسمارك في التحسب لردة الفعل الفرنسية اتجاه الهزيمة التي الحقها بها في حرب (1870-1871).

أيضا شهدت أوروبا عدة تحالفات، كحلف 1718 الذي ضم إنكلترا وفرنسا والنمسا وهولندا، واكره اسبانيا عن طريق التدخل العسكري على التنازل في عام 1720 عن جزيرتي **صقلية و سردينيا** اللتين سبق لها وان استولت عليهما بالقوة لصالح **اوترخت**. أيضا التحالف الرباعي 1814الي تشكل في مدينة **شومون** الفرنسية، والذي ضم كل من إنكلترا والنمسا وروسيا وبروسيا من اجل تعزيز التحالف الدولي ضد نابليون، وكان قد جدد في باريس عام 1815 حيث كان الهدف هذه المرة هو التعاون بين الدول العظمى لاقامة السلام والاحتفاظ بالأوضاع على ماهي عليه، غير ان روح **الحلف المقدس** سيطرت عليه، فانضمت فرنسا اليه عام 1818، و بناء على احكامه عقدت **مؤتمرات آخن عام1818، و تروبا عام1820،و ليباخ عام 1821، و فيرونا عام 1822،** لكن انسحاب **إنكلترا** منه عام 1822 قضى عليه نهائيا.

فالتحالفات تربطها مصالح مرتبطة بقضايا أمنية مما يجعل استمرارية التحالف وعمقه مرتبطان بعمق واستمرارية هذه القضايا الأمنية التي قد تكون تهديدا داخليا أو خارجيا ، حقيقيا أو مزعوما ، إقليميا أو عالميا ، مؤقتا أو دائما. وعليه فالتكامل هو عملية ومسار تراتبي لبناء كيان موحد ، لكن التحالف هو مجرد حالة مؤسساتية أمنية لا تسعى بل لا يمكنها الذهاب أبعد من ذلك ، على غرار **حلف وارسو** سابقا، وحتى **حلف الناتو** حاليا.

المحاضرة الرابعة

رابعا: التكامل الدولي بين الإقلـــــــيمية و العـــــولمة

العولمة هي مزيج متباين من الروابط والعلاقات المتداخلة ، التي تتجاوز الدولة القومية وهي ما يصنع النظام العالمي الحديث، وهي ما يجعل من أحداث وقرارات و أنشطة في جزء ما من العالم لها انعكاساتها بالنسبة للأفراد والجماعات في أجزاء أخرى بعيدة من العالم، ويرى **سيمون رايش Simon Reich** (1959) أنها "ربما اتسمت عمليا بكونها سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة وانتشار التقنية وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتكامل أسواق رأس المال، وهي في قالبها الاقتصادي الضيق، انتشار المبيعات ومنشآت الإنتاج، وعمليات التصنيع على مستوى العالم والتي تعيد معا تشكيل تقسيم العمل عالميا".

فالعولمة متعددة الأبعاد، وهي سياسية وإيديولوجية، واقتصادية وثقافية، إذ يمكن عولمة الكثير من الأشياء كالبضائع والخدمات والأموال والمعلومات

والتأثيرات والبيئة، وحتى الأشياء المجردة مثل الأفكار والأعراف السلوكية والممارسات الثقافية.

أما مفهوم الإقليمية فهو مفهوم محلي جدلي ، فالباحثون في العلاقات الدولية والاقتصاد الدولي يعتبرونها نشاطا بين الدول يتراوح بين تنسيق قوي للسياسة-كالنموذج الذي كان قائما في آسيا، المحيط الهادي قبل الانهيار الاقتصادي في المنطقة- وبين التكامل التام للدول في إطار سوق مشتركة على نمط الاتحاد الأوروبي.

وعن العلاقة بين الإقليمية والعولمة ، يؤكد **ريتشارد هيجوت Richard Higgot** الذي حلل مسار الإقليمية من رؤية الاقتصاد السياسي-على الدور المستمر للدولة في كل مستويات التحكم المختلفة الذي يتطور على الصعيد الدولي، ويوضح أن مسار الإقليمية في آسيا مثلا، يستغل كوسيلة من قبل دول صغيرة اقتصاديا لكنها أحسن تنمية على الصعيد الدولي، وهذا ليس فقط في المفاوضات الاقتصادية الدولية ولكن حتى في المجال السياسي ، فالحوار بين القارات، المولود مع منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي L'APEC في 1989، يكشف عن دور يمكن أن تقوم به الإقليمية في قالب العولمة، ولعل تزامن المبادرات

للتكتلات الإقليمية في مختلف المناطق والمنتديات ، هي علاقة مميزة للتكامل بين الإقليمية والعولمة في عالم غير ثابت بعد اختفاء الصراع شرق-غرب، وأين التحرر شجع ودعم تنوع التبادلات.

أما **فرنسوا نيكولاس François Nicolas** الذي طرح التحليل الاقتصادي المقارن للإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية، يؤكد دور المؤسسات الإقليمية كعامل تكامل في محيط التبادل العالمي، إذ أن الوضعية في المنطقتين مختلفة، فالإقليمية في آسيا تأكدت بعد أن حققت الدول النامية فيها تكاملها في الاقتصاد العالمي، من خلال السياسات الفعالة للتصدير منذ نهاية الستينات، في حين نجد أن رابطة دول جنوب شرق آسيا L'ASEAN لها أهداف سياسية قبل أن تكون تشجيع للتكامل الاقتصادي للمنطقة. أما دول أمريكا اللاتينية أعضاء السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية Mercosur ينتظرون من مسار التكامل الإقليمي أن يسرع تكاملهم التجاري والاستثماري العالمي.

فالاتفاقيات الإقليمية هي عموما دافع للاستثمار الخارجي، الذي هو في تزايد كبير مقارنة مع التبادلات التجارية، هذا التزايد للاستثمار الأجنبي دفع مسار التكامل ووسعه.

وللعولمة أثرها في تغيير قواعد اللعبة في الصراع لكسب مزايا تنافسية فيما بين الشركات داخل الدول، وكذلك فيما بين الدول بعضها مع بعض، فهي دائما تكون حافزا للإقليمية سواء كانت ذات طبيعة واقعية من خلال الشركة في إطار شبكة داخل الأسواق، أو ذات طبيعة قانونية من خلال مستوى الدولة، فعلى المستوى الحكومي شهدت دول بنفسها تقدما في سياسات تعزيز المنافسة والابتكار لا سيما في الاستثمار، فأحد أهداف الإقليمية هو تعزيز مصداقية الكيانات الأعضاء في منطقة من المناطق إزاء أطر خارجية خاصة المصادر المهمة التي تحتمل الحصول منها على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبهذا المفهوم نجد أن الإقليمية تمثل استجابة للعولمة، إذ أن إبرام اتفاقيات مع الجيران الإقليمين، يوفر قاعدة سلوك للسياسة في وجه الضغوط المحلية بهدف التوصل إلى استغلال السياسة على المستوى الإقليمي بصفة جماعية، وهذا لا يحدث بطريقة واحدة في كل المناطق، إذ ظهرت عدة أشكال مختلفة خلال العشرية الأخيرة، منها (منطقة التبادل الحر، اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادي نقدي، تكامل سياسي)، ونجدها تنعكس في التكامل الإقليمي، لا سيما في التقارب شمال-جنوب، كما هو الحال بين (أوروبا-المتوسط أو

ALENA)، أو في نفس القارة(أمريكا أو أوربا)، أو بين القارات كما هو الحال بين (آسيا-المحيط الهادي، أمريكا-أوربا، أوربا-آسيا).

فالمنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هي أكثر أهمية اليوم، والرغبة في جذب أكبر حجم منها هو حافز في عقد الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، فقد أصبحت تفوق الرغبة في تطوير التجارة ، وهذا يعني أن وجود حافز رئيسي للإقليمية، في حقبة العولمة يعد ضرورة لإغراء الشركات العالمية للعمل على تهيئة منطقة معينة كسوق أو كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ينتقل أينما كانت الأجور والضرائب أقل والمحفزات أقوى.

فالعولمة تبلور ذاتها بصورة أكثر دقة على المستوى الإقليمي وتضعف درجة فاعلية آليات الساسة الوطنية، إذ أن العمل الجماعي لحل المشاكل المتعلقة بالقضايا التي تستدعي حلولا إدارية عبر وطنية، أيسر داخل الأقاليم، هذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال نظريا، إذا كنا نملك وعيا ثقافيا واجتماعيا مشتركا وإدراكا سياسيا واقتصاديا منسقا.

مما تقدم ، يتضح أن العولمة والإقليمية متناقضتان ومتكاملتان في آن واحد، فهما متناقضتان من حيث أن الواحدة منهما مسار نابذ والأخرى منجذب نحو المركز، وأن الواحدة مطروحة بقوى الاقتصاد الكلي، والأخرى غالبا بقوى سياسية، إذ يمكن دفعهما بالتبادل خاصة حيث التكامل الإقليمي سيساهم في دفع وتقوية التنافس بين وداخل الأقاليم، إذن الإقليمية في جزء منها هي رد على العولمة لكنها في ذات الوقت تصنع العولمة وتساهم على المستوى الاقتصاد الكلي في إحياءها، فكما تستطيع موجة العولمة بعث الإقليمية تستطيع هذه الأخيرة إنعاش العولمة.

فالتداخل بين العولمة والإقليمية، تعود إلى اعتبار التطور والتقدم للعولمة يستدعي تعمق وإدراك الإقليمية، حيث ان النجاحات المحققة للتعددية التجارية منذ دورة الأورغواي، وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة OMC، لم تعلن نهاية وموت الاتفاقيات الإقليمية.

بل إن مشروعات جديدة للتبادل الحر والتكامل الإقليمي، ظهرت وبكثرة، وبالمقابل أيضا نجد أن التكتلات القديمة أصبح لها نفوذ كما توسعت وتعمقت، ونذكر مثلا: تفعيل حركة السوق الأوروبية المشتركة إلى اتحاد أوربي، توسيع اتفاقية التبادل الحر لدول أمريكا

الشمالية L’ALENA، إحياء السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية Mercosur ، تعميق رابطة دول جنوب وشرق أسياL’ASEAN وتفعيل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي L’APEC.

فالتكامل في المبادرات الإقليمية، ناتج عن تسجيل تكتلها في إطار عام للتوسع والنمو لمبدأ التبادل الحر، الذي هو مبدأ التبادلات في العالم، وهذا يعني أن تحليل التبادلات والعلاقات الدولية بصفة عامة، يوحي بأن التكامل الإقليمي ليس مناقضا للعولمة.

المحاضرة الخامسة

نظريات التكامل الدولي:

الفدرالية او الاتحادية:

تعددت مداخل الطروحات الفكرية لدراسة ظاهرة التكامل الدولي، من مدخل قانوني والمتمثل في الطرح الدستوري ، إلى مدخل سياسي والمتمثل في الطرح الوظيفي و الاتصالي والليبرالي المؤسسي ، لتوضيح مساهمات الفكر السياسي في تفسير طبيعة وآليات الظاهرة التكاملية في العلاقات الدولية كما يلي:

ينطلق هذا الطرح في تحليل ظاهرة التكامل الدولي من منظور قانوني-دستوري، حيث يعتبر التكامل حالة تعاونية يقرر قيامها الدستور ويحدد طبيعة مؤسساتها، ويقيم هياكلها ويرسم ابعاد هياكلها التنظيمية التي تسهر على الكيان القانوني الجديد نتيجة هذا المستوى من التكامل بين الوحدات أي الدول، فهو يؤسس للحالة مباشرة، ويأتي في شكلين الفدرالي (الاتحادي)، والكونفدرالي (التعاوني-الاستقلالي)، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الفدرالية لفظة مشتقة من اللاتينية Federisو Foedus ، والتي تعني اتفاق او عقد بين وحدتين او اكثر بغرض تحقيق مصلحة او اهداف معينة لا يمكن تحقيقها الا وفق هذا الاتفاق الذي يخلق صيغة تعاقدية منهجها التعاون والتكاتف في شكل مؤسساتي اتحادي، وتعني الكلمة الانجليزية Federal اتحادي، أي اتحاد وحدات سياسية تتنازل عن جزء من سيادتها الفردية لسلطة مركزية، وتحتفظ بسلطات حكومية محدودة ومحددة وفق اتفاق التأسيس للفدرالية.

وبهذا ينشا النظام الفدرالي بين اطراف او مجموعات، ويكون بين الوحدات السياسية خاصة الدول او الحكومات ويسمى الكيان الناتج عن ذلك بالدولة الفدرالية.

ويمكن توضيح معنى الفدرالية في بعدها الفكري والفلسفي من خلال مبدأين اثنين:

-المبدا الأخلاقي-القيمي، حيث يؤسس الفكر الفدرالي على معايير قيمية و أصول أخلاقية أساسها فكرة التعايش في ظل تنوع وتعدد يمكن تحويله الى قوة للتعاون والاتحاد، وهو ادراك راسخ على ان التعايش مع الاخر

يحقق السلم، وان التنشئة السياسية والاجتماعية السليمة لابد ان تكون في هذا الاتجاه داخل الوحدات الساعية لتحقيق الكيان الفدرالي الجديد.

-مبدا التنوع الطبيعي للمجتمعات، يسلم الطرح الفدرالي بان التنوع والاختلاف لا الخلاف بين المجتمعات بل وداخل المجتمع الواحد، هو امر طبيعي وصحي أيضا، ويعمل من اجل الحفاظ عليه لا هدمه، فالتنوع اطلاقا ليس هو سبب في الحروب واضطهاد الأقليات بل الأصل هو الاحتواء والتعاون والمساعدة في ظل الكيان الواحد أي الاتحادية او الفدرالية، اذ يدفع نحو المنافسة الإيجابية والمساهمة الفعالة والتطور الجماعي من خلال السلم الجماعي.

والفدرالية كوحدة جديدة في نظام دولي، لا يمكن ان تنشا الا من خلال دستور يوضح الصلاحيات والخصائص والطبيعة القانونية للكيان الجديد الفدرالي ويسمى هذا الدستور بالدستور الفدرالي، يجمع بين نظام الحكم المركزي ونظام الحكم المحلي.

وقد عرفها **بريستون كينغ P.King** في كتابه لعام 1982 **(Federalism and) Federation** بانها " نظام حكم ومسار يسعى من خلاله اطراف ووحدات مستقلة لبناء علاقات وابرام

اتفاقيات بغرض إيجاد حلول مشتركة لمشاكلهم المتنوعة، وبالتالي تحقيق اهداف ومصالح معينة كان من الصعب على الطرف الواحد إيجاد حلول لها لوحده او تحقيق تلك الأهداف بمنأى عن الأطراف الاخرى".

وعرف المفكر **ديفيد ميتراني** الفدرالية بانها الأسلوب الذي بواسطته يتم التحام مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة في حكومة مركزية"، وعرفها المفكر **ستانيس لو ارليش Stanislaw Irlich** بانها " الأداة التي يتم بمقتضاها تقييد السلطة المركزية ونطاق تطبيق القرارات الفيدرالية".

اما **ليفينغ ستون W.S.Livingston** فيعتبر ان الفدرالية هي" ظاهرة تعكس التنوع الاجتماعي وليس فقط مجرد آلية او أداة دستورية".

في حين المفكر **ريكر W.Riker**، في كتابه **(تطور الفدرالية الامريكية)** الصادر في عام 1987، عرف الفدراليه على انها " أيديولوجية او مرجعية فكرية يستند عليها نظام الحكم في بناء هياكله ومؤسساته وطريقة تسييرها، فهي تعطي الشرعية للأعمال السياسية داخل المجتمع".

وفي اطار سعيه لان تحقق أوروبا نموذجا فدراليا يحاكي النموذج الفدرالي للولايات المتحدة الامريكية، يقدم احد اهم رواد الفكر الفدرالي **سيجنسكي Sidjanski تعريفا للفدرالية** بقوله هي **"** شكل النظام السياسي الملائم لجميع المجتمعات، باعتباره يخلق اطارا إيجابيا يضمن فيه أي طرف الحفاظ على شخصيته الوطنية والجهوية والمحلية، كما يسمح بالانسجام و تأسيس حالة من الاعتماد المتبادل بين الأطراف".

فالفدرالية في بعدها التكاملي السياسي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمقولة السيادة وابعادها،

فعلى عكس الطروحات الأخرى فانه يتعين على الأطراف في الطرح الفدرالي تأكيد مدى التزامهم مباشرة ودفعة واحدة بفكرة ودرجة التنازل عن السيادة في وثيقة اتفاقية للاتحاد تعرف بالدستور الفدرالي، والذي تتحدد فيه الصلاحيات وحدودها، وتتجلى مصداقية الإرادة السياسية لدى الأطراف وجديتها .

وقد قدم **سيجنسكي عناصر بعينها اعتبرها اهم مبادئ الفكر الفدرالي:**

-الحرية: اذ يعتقد ان الطرح الفدرالي يجب ان يكون فيه توسيع لمجال الحرية، ودعم ذلك بين الوحدات الاتفاقية وذلك على مستوى الافراد و المجتمعات، حتى يمكن العمل مستقبلا على توسيع الاتحاد.

-الخصوصية: لابد من ضمان احترام خصوصية الأطراف ومجتمعاتهم وتنوعها، في اطار الاتحاد الفدرالي وتطوره من خلال الأطر التنظيمية والتشريعية.

- التنوع : أي لابد من القبول بالتنوع الطبيعي للمجتمع وحماية ذلك، ودفعه ان يكون آلية بناء و رسوخ اتحادي، وليس آداة لنزعات جهوية واضطرابات نزاعية داخل النظام الفدرالي .

- الاستقلالية: وهو مبدا تأسيسي لفكرة الفدرالية التي تحمي الحق في الاستقلالية لحد ما، وفقا لما جاء في الدستور الاتحادي في ظل نظام تكاملي فدرالي، فالتنازل عن السيادة للكيان الجديد لا يعني اطلاقا الغاء استقلالية الوحدات في جزء منها يتعلق بطبيعة المجتمع وخصوصيته.

- التوزيع: أي ان الفكر الفدرالي يقوم على مبدا توزيع القوة وعناصرها بين الأطراف ويجب الا تحتكر من قبل طرف واحد، حتى تضمن

الوحدات مكانتها في الاتحاد وتتبنى الاستمرار فيه وحمايته وتنمية مؤسساته من اجل تطويره وإمكانية توسيعه أيضا.

فالمنهج الاتحادي يعتبر التكامل حالة، وهو لا يمثل نظرية بالمعنى الدقيق بقدر ماهو استراتيجية تنتهجها مجموعة من الدول تتفق فيما بينها على تحقيق الوحدة دفعة واحدة بما في ذلك الوحدة الاقتصادية.

وكما يؤكد **ريكر Riker** على ان " الدستور هو اتحادي اذا كان ينص على مستويين من الحكومة لكل منها مجال واحد على الأقل من العمل المستقل، ولكل منها بعض الضمان (حتى لو كان مجرد بند في الدستور) على استقلالها الذاتي ضمن مجالها" ، اذ يؤكد ان هذا النوع من الدستور هو دائما نتيجة صفقة او مساومة او اتفاق سياسي والذي سيقام في حالة فريدة من نوعها تاريخيا,

واستنتج المفكر **ريكرRiker ان** هناك شرطين اثنين لازمين لعقد اتفاق الفدرالية وهما :

1-وجود سياسين يرغبون في توسيع مجال الحكم إقليميا، اما لمواجهة عدوان عسكري خارجي، او تهديد دبلوماسي بالعنف او تلويح باستعمال القوة، لكن يفضل دائما التوسع دون استخدام القوة والعنف.

2-هو ارادة السياسيين ورغبتهم الصادقة في التنازل عن جزء من استقلاليتهم وسيادتهم مقابل غاية الحماية من التهديدات والمشاكل المشتركة وإيجاد حلول جدية لها .

حيث ان الوحدات المنظمة أي الدول للاتحاد الفدرالي، تفقد كقاعدة عامة كل سيادتها الخارجية، حيث يرجع الاختصاص هنا الى الدولة الاتحادية الكاملة السيادة خارجيا، وهي المعترف بها ولها بالشخصية الدولية، فتتمتع بحق التمثيل السياسي وتتفاعل دوليا باسم الاتحاد، فهي الوحيدة المتمتعة بحق التمثيل السياسي والدبلوماسي، اما الدويلات المنظمة تحت لواء الاتحاد طواعية فتصبح بمثابة ولايات او مقاطعات ومحافظات في الدولة البسيدة الكاملة السيادة.

كما ان السيادة الداخلية، موزعة بين الدويلات (المحافظات) والدولة المركزية أي دولة الاتحاد، بحيث:

- لكل محافظة او ولاية (دويلة) استقلالها الدستوري وتشريعها الخاص، وقوانينها وهيئاتها النيابية وحكوماتها المحلية وموظفيها.

- لكل محافظة استقلال قضائها ومحاكمها الخاصة، مع إمكانية اختلاف حتى في تجريم بعض الأفعال في ولاية ولا تجرم في ولاية أخرى على غرار الإجهاض والحكم بالاعدام من عدمه.
- أيضا توجد على مستوى كل ولاية او دويلة هيئات مماثلة للسابقة تمثل الدولة المركزية أي هيئات اتحادية اين يكون لها سلطانها المباشر على الأقاليم والرعايا.
- رعايا حكومة الاتحاد هم مجموع رعايا الدويلات المتحدة، ومساحة اقليمها يحدد بمجموع اقاليمها.
- يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات كل نوع من هذه الهيئات العديدة.
- لا يمكن تعديل الدستور الاتحادي الا بإجراءات خاصة نص عليها الدستور الاتحادي تفصيلا. كما يكفل الدستور الاتحادي عدم اجراء التعديل الا بعد موافقة الدويلات او اغلبيتها على الأقل بغض النظر عن حجم الدويلة، قوتها او مكانتها او امكانياتها.

ومن نماذج الدولة الفدرالية او الدولة الاتحادية اتحادا مركزيا في المجتمع الدولي نذكر: الولايات المتحدة الامريكية(1787)، المكسيك (1918)، البرازيل (1889)، سويسرا

(منذ سنة 1848)، المانيا (بعد عام 1871، لكنها تحولت الى دولة بسيطة منذ عام 1943، ثم رجعت من جديد الى نموذج الدولة الاتحادية أي الفدرالية بالنسبة لدولتي المانيا الاتحادية وألمانيا الديموقراطية بعد الحرب العالمية الثانية)، والنماذج كثيرة.

وتنتهي الدولة الفدرالية أي النظام الاتحادي او المركزي ، بنمطين اثنين ، أولهما ان تنهار الدولة الفدرالية بالآليات التي يقرها القانون الدولي العام لانهيار الدول، وثانيهما هو ان تبقى الدولة الاتحادية قائمة بل تزداد تماسكا وتكاملا بانتقالها من نظام الدولة الفدرالية الى نظام او شكل الدولة البسيطة الواحدة الموحدة، او الى تفكك الفدرالية الى عدة دويلات بسيطة مستقلة كل واحدة عن الأخرى استقلالا وانفصالا كاملا وهذا يشكل تخلي وتراجع في العملية التكاملية وتدهورها نحو الخلف. كما قد تحافظ على مستوى بسيط من التكامل تتحول الى كونفدرالية أي تنظم في منظمة إقليمية في شكل تعاهدي واستقلالي دون أي الزام او تنازل عن سيادتها .

المحاضرة السادسة:

الكونفدرالية او التعاهدية او الاستقلالية:

يعرفها **كارل فريديريك C.J. Friedrich** بأنها " اتحاد جماعات، توحدت لتحقيق

هدف او اكثر، لكن تبقى هذه الجماعات محافظة على هويتها او استقلالية كياناتها"

كما يعتبرها المفكر **كارل دويتش** " انها اتحاد تعددي"، أي ان الكونفدرالية لا تنتج اتحادا بصفة مركبة وموحدة في آن واحد، بل هو تكامل يحافظ على تعددية الدول واستقلاليتها وسيادتها .

ما يعني ان الكونفدرالية هي مجموعة من الوحدات او الدول(دولتين او اكثر) تتفق فيما بينها بموجب معاهدة على ان تتعاون وتتساند من اجل أسباب ودوافع مشتركة و محددة بعينها، لخلق كيان جماعي يتاح فيه التشاور والتحاور حول قضايا وهموم هذه الدول الداخلية والإقليمية وحتى الدولية ان استوجب الوضع المتأزم ذلك، دون تنازل أي من هذه الدول على كامل استقلاليتها وسيادتها كدولة قائمة بذاتها لها حق الرفض

والقبول والتحفظ على قرارات الكيان او التنظيم المنشأ الكونفدرالي التعاهدي، حيث لا تمتلك أجهزة وهياكل هذا الكيان الجديد قوة القهر والاكراه على الدول المنظمة بقدر ماهي مجرد اليات استشارية تشاورية ، لا تتمتع بقوة الالزام.

كما ان الكونفدرالية لا تمثل كيانا قانونيا يعادل الدولة كشخص قانوني ، بل هي بمثابة منظمة دولية حكومية، على غرار جامعة الدول العربية، الوحدة الافريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، المنظمة العالمية للتجارة...

حيث تحتفظ كل دولة عضو في تكامل كونفدرالي بكامل شخصيتها القانونية على المستوى الداخلي- المحلي والخارجي-الدولي، وان ابرام كل عضو من هده الدول لأي نوع من الاتفاقيات مع دول أخرى اقتصادية كانت ام امنية لا يلزم في مدخلاته او مخرجاته أيا من الدول المتكاملة بشكل كونفدرالي الا اذا تم الاتفاق على غير ذلك في معاهدة التأسيس الكونفدرالي.

ومن امثلة التجارب الكونفدرالية، الاتحاد (التعاهدي) الكونفدرالي الأمريكي الذي تشكل في بداياته عام 1776، وبمعايير الاتحاد الكونفدرالي البسيطة، ثم اخذ في الانتقال الى أسس اعلى في الخصائص

والصلاحيات عام 1778، ليحقق النموذج التكاملي الارقى في هكذا منطلقات وهو الاتحاد الفدرالي حيث تم الإعلان عن قيام الولايات المتحدة الامريكية عام 1787 ودستورها الفدرالي.

وعلى عكس الفدرالية، فان التكامل الكونفدرالي، يسير اجهزته ويصدر قراراته في كل مرة حول قضايا بعينها خلال اجتماعات دورية او طارئة ويتبنى قراراته من خلال خاصية التصويت، وتصدر القرارات بالأجماع في غالبية الكيانات المتكاملة كونفدراليا، وهذا احد أسباب عدم فاعلية وفعالية هذه القرارات بل وحتى المنظمات برمتها، لأنه يكفي رفض احد الدول لهذا القرار على ان لا يتم تبنيه او اقراره، وهذا يجعل من الكونفدرالية بلا مكانة حتى يتم الاعتقاد بحلها اجدر من استمراريتها دون مساهمة في القرارات وتغيير الأوضاع الإقليمية والدولية على غرار نظام جامعة الدول العربية الذي انشا بموجب ميثاق الجامعة سنة 1945.

حيث نجد الكثير من هذه النماذج الكونفدرالية، محاكية للمنظمات الإقليمية والتي تتشكل غالبا لدواعي امنية-عسكرية او مالية-اقتصادية، ويعتبر نموذج الاتحاد الأوربي من اشد الاتحادات الاستقلالية المعقدة والتي حققت نموذجا اقتصاديا مميزا، حتى انه اصبح يضاهي العديد من

الفدراليات في المكانة الدولية، لا بل وحتى الدول الكاملة السيادة على المستوى الخارجي.

حيث ينجم عن هذا الاتحاد الكونفدرالي (التعاهدي- الاستقلالي) العديد من الخصائص والترتيبات ، والمتمثلة في ما يلي:

-الاتحاد الناتج هو عبارة عن تجمع او منظمة او مؤتمر سياسي لا غير، حيث تحتفظ كل وحدة او دولة بسيادتها المطلقة مع امتلاكها لشخصيتها الدولية وتمتعها بها بشكل منفرد وشخصي ما يعني انها تبقى متمتعة بتفاعلاتها مع بعضها البعض في اطار العلاقات الدولية ومع غيرها من الدول مباشرة وتتبادل معها الممثلين السياسيين بكل استقلالية، أي ان هذا النمط التكاملي لا يعطي للكيان الجديد الشخصية القانونية الدولية ولن يكون بديلا عن تلك التي تتمتع بها الدول ذات السيادة أصلا.

1- يحدد اتفاق الاتحاد الكونفدرالي او ميثاق المسير للاتحاد طبيعة المجالات والصلاحيات المنوطة به بكل وضوح ودقة، ولا يمكن القفز عنها باي شكل من الاشكال وتحت أي ذريعة لتجاوز سيادة دولة وقرارها في الاتحاد، حيث يراد بالاتحاد الوصول الى غايات مشتركة بينها كالدفاع

عن استقلالهما وحفظ السلام بينهما وغيرها من المسائل المشتركة سيما المتصلة منها بشؤونها الخارجية.

2- معاهدة قيام الاتحاد الاستقلالي أي الكونفدرالي ، لا تستوجب دستور مركزي موحد تلتزم به الدويلات المنظمة له كما في الشكل الفدرالي، بل تحتفظ كل دولة بدستورها الواحد والوحيد بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي وشكله، وبالمقابل تتولى الاشراف على المسائل التي يتناولها الصك السياسي المعلن عن قيام الاتحاد الكونفدرالي، مؤتمر او جمعية Congrés diet، وهي هيئة ذات صبغة سياسية Conférence diplomatique محددة الاختصاص، هذه الهيئة ليست برلمانا او هيئة تشريعية. حيث يتكون المؤتمر من أعضاء لا تنتخبهم شعوب الدول المتكاملة كونفدراليا، بل تختارهم حكومات تلك الدول ليمثلوها ويتلقوا منها التعليمات الملزمة ويأتمروا بأمرها.

3-كما ان القرارات التي يتخذها المؤتمر، لا تنفذ في الدول الا بموافقة حكومات هذه الدول واتخاذها ما يجب من الإجراءات لوضع هذه القرارات حيز التنفيذ فلا سلطة مباشرة للمؤتمر على الشعوب والرعايا ولا على الموظفين في هذه الدول.

4- بالنسبة للشعوب ومكانتهم القانونية او السياسية في الاتحاد ومن الاتحاد، فهي أيضا واضحة وبدقة حيث يعتبر كل شعب مختلف عن الاخر ولكل شعب جنسيته وهويته القانونية بانتمائه للدولة التي يحمل جنسيتها، وفقا لقوانين دولته وسياستها الداخلية، ولا يحكمه منطق الاتحاد المركزي كما في الفدرالية، ما يعني ان رعايا الدول أجانب على بعضهم البعض.

5- الخروج او الانفصال من الاتحاد الكونفدرالي أيضا يحدد في المعاهدة المؤسسة له مسبقا، وهو حق مكفول بموجب المعاهدة التي توضح آلياته وكيفياته، حيث يتحول الاتحاد الاستقلالي الى دول عادية ولا يستوجب أي تعقيدات لا سياسية ولا قانونية ولا حتى على مستوى الشعوب، لأنه منذ البداية كان نموذج التكامل هشا وبسيطا ولم يتم التنازل فيه عن السيادة ولو في ابسط صورها.

المحاضرة السابعة

نظريات التكامل الدولي

- الوظيفية التقليدية

الوظيفية وصف لشروط السلام ،إذ ظهرت في أربعينيات القرن العشرين ، كرد فعل لمقاربات السلام المتمحورة حول الدولة الفدرالية (الاتحادية) والأمن الجماعي.

حيث أشار **بيتر بوك(Peter Bock)**(1937) ، بأن مفهوم التكامل الدولي الوظيفي يشير إلى التكامل في الأنشطة غير القابلة للجدل والخلاف بين الدول، والذي يشكل جزءا من مفهوم واسع للتكامل الدولي، كما قدم **لولر (Louler)** ،و **لوليشت Laulichit** ، تعريفا للوظيفية مفاده أنها "النظرية التي من خلالها يمكن أن يحدث تآكل للسيادة الوطنية ، وتدويل أولى خاص بانجاز مهام وظيفية محددة لا تمثل تحديا فوريا للسيادة الوطنية للدول". وقد تطور هذا الطرح متكيفا مع التطور لتجارب التكامل الدولي .

حيث تُقدم الوظيفية في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى الكونية، **فميتراني،** عارض الاندماج الإقليمي لان ذلك يؤدي حسبه إلى إعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجديدة، وبالتالي القدرة على استعمال القوة مما يؤدي إلى تحول النزاعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية. فالمنطلق حسب**"ميتراني"** هو تحتي، أي التركيز على التعامل مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل ومطالب وآمال المجتمع. حيث ركز على الطبيعة اللاسياسية للاحتياجات الاقتصادية والقرارات التقنية بالتأكيد على أن " المنهج الوظيفي يتعدى ويتجاوز الانقسامات السياسية والاديولوجية ، الجغرافية والعرقية الموجودة ، دون خلق جديدة".

فالوظيفية تتخطى قضايا ومجالات النزاع لتركز على قضايا ومجالات التعاون، وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول ، إذ أنه يمكن إقامة مجتمع دولي مسالم وخال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية- المنفعية، وليس عبر توقيع اتفاقات وإنشاء مواثيق بين الدول كما هو الحال مع المدرسة الدستورية.

كما يؤكد **ميتراني** أن" تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية، وغير السياسية التي تواجه الحكومات ،ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني ، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن ، ايلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين ، وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي فانه من الممكن انجاز التكامل الدولي".

إذن تقوم الوظيفية على فرضية أن التعاون يبدأ في ميادين السياسة الدنيا، أي القضايا الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية عامة، التي يمكن اقتطاعها وفصلها عن ميادين السياسة العليا (كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي ،والقضايا ذات الأهمية الاديولوجية والرمزية للدولة).

فالتعاون في المجالات السياسة الدنيا يتم عن طريق إعطاء الخبراء والفنيين سلطة كافية ، وذلك بإطلاق يدهم في صناعة القرار وتنفيذ السياسات في هذه المجالات، وهذه السياسات لابد من أن يكون لها مردود منفعي على قطاعات واسعة في مجتمعات الدول المعنية، وينسحب من

هذا التحليل أن ربط هذه المجتمعات والدول المختلفة في أنساق من المصالح لابد وأن يضعف من إمكانيات وقدرة القيادة السياسية في الدول في انتهاج سياسات متعارضة مع تلك المصالح.

وتتسع التفاعلات مع الوقت بين الدول بحيث يصبح ثمن تعطيل الأطر الوظيفية من قبل السلطة السياسية في الدول بواسطة النزاعات أو الحروب أو التوتر، مكلف جدا للسلطة خاصة، وللدولة عامة، وبالتالي تنتفي أو تقل إمكانية حصول حروب أو نزاعات، وتتغلب الاتجاهات التجريبية عند الدول في التعاطي مع المشاكل التي تواجهها، ويصبح التركيز قائما على توفير الرخاء والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بدل الدخول في متاهات السياسة العليا. وهنا يؤكد **ميتراني** أن " العديد من الاحتياجات تتجاوز الحدود ، وبالتالي لابد من تقريب الدول لحل مشاكلها بالتعاون"، إذ يفترض أن النظام المكون من الدول الحديثة (دولة-أمة)، لا يستطيع مجابهة المشاكل الاقتصادية الأساسية، لان المجتمع الدولي منقسم بشكل عشوائي، إلى وحدات سياسية منفردة (على أساس أقاليم) وليس على أساس المشاكل التي يتوجب حلها ، وهذا ما يجعله يقترح خلق مؤسسات دولية على أساس الوظائف ، تنطلق أولا من معالجة مسائل فنية غير سيادية ، ثم تتطور تدريجيا ، في ميدان التعاون الدولي.

فالدول لن تتخل عن سيادتها مبدئيا، ولكنها قد تقبل بنقلها إلى طرف جديد في بعض المجالات المحددة ، ويعتبر **ميتراني** ، أن هناك حاجات أساسية ومشكلات فنية عديدة مرتبطة بالتطورات التقنية ، بالإضافة إلى حل المشاكل الاجتماعية والبيئية المتزايدة التي تدفع إلى التوحيد الوظيفي الدولي ، والذي يمكن أن يتحقق بمعزل عن أية سلطة سياسية.

ويعبر **ميتراني،** عن اتساع قاعدة التعاون الدولي **مبدأ الانتشار Ramification**، الذي يعني عنده أن تطور لتعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى ، فالتعاون في حقل بعينه هو أصلا ناتج عن الشعور بالحاجة للتضامن والتعاون فيه، وبالتالي إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة ما يعني تعاون آخر وهكذا ، فتكثيف التعاون وانتشاره في المجالات الفنية، سيدفع إلى تجاوز ضرورة التعاون السياسي كشرط لإقامة التكامل، بل سيسمح بازدياد المصالح المترابطة مما يخلق حاجة مشتركة للسلم.

المحاضرة الثامنة :

نظريات التكامل الدولي:

-الوظيفية الجديدة

تعتبر أن التكامل يبدأ في المجالات السياسة الدنيا، ولكن لا يمكن تحقيقه في ظل قيادات غير سياسية.(بمعنى وجود خبراء وفنيين فقط)، فمسار التكامل الاقتصادي والاجتماعي تؤثر فيه مباشرة وبشكل فعال الدول، وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي.

فمحور النظرية، أن الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعتبر أنه من غير الممكن أن تتعاط فيها بنجاح وفعالية كوحدات منفردة، حيث تنشئ مؤسسات أو منظمات إقليمية تمنح لها صلاحيات في هذه المجالات وسلطات (ما فوق الدولة).وان كانت سلطات محدودة ومحددة، وفي هذا الإطار تظهر نخبة سياسية جديدة في هذه المنظمات لها توجهات وولاءات إقليمية تتعمق نتيجة امتلاكها القرار على المستوى الإقليمي.

ويرافق ذلك توسع عملية التكامل الإقليمي في ميدان إلى آخر ، نتيجة القدرة التي تمتلكها المنظمات لحل القضايا على المستوى الإقليمي بدل

المستوى العالمي، وفي ظل هذا النجاح الذي تحققه المنظمات الإقليمية تتحول إلى محور استقطاب للولاء من مجتمعات الدول الأعضاء ، إذ يتنقل الولاء من مستوى الدولة إلى مستوى أعلى هو مستوى المنظمة الإقليمية[1].

ولابد من **التسييس التدريجي "Gradual politisation "** للعملية التكاملية بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميادين السياسة العليا، كما تساهم عملية انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة الإقليمية في التحول السياسي البنيوي الذي يظهر في انصهار الدول الإقليمية في دولة إقليمية واحدة.

وتركز الوظيفية الجديدة على دور النقابات والمجموعات (التقني، الاقتصادي، الموظف السياسي، الرجل الصناعي) التي تمثل مصالح مختلفة في مسار التكامل ، والتي سيزيد المردود المنفعي على مصالحها في ظل فضاء سياسي موسع ، أكثر من ذلك الذي تحققه في فضاءها الأصلي الأضيق. بما يجعلها تقف بشدة في وجه أي محاولة من السلطة الوطنية لإيقاف هذا المسار ، وهو ما جاء به **ارنست هاس** في تحليله للتكامل من خلال مدخل الجماعة (النخبة)، حيث يعتقد أن بداية أية

تجربة وحدودية أو تكاملية يجب أن يقترن بموافقة ومساندة الجماعات والفئات الفاعلة في المجتمع التعددي الديمقراطي ولا تتطلب هذه العملية التكاملية-حسبه- موافقة الأغلبية المطلقة في المجتمع ولا تتطلب كذلك تجانس أهداف الدول المشاركة، فالتركيز (على عكس الوظيفية التقليدية) ، يتم على أساس أن أهم الجماعات في المجتمعات الغربية هي الدافعة للتكامل.

فالتعددية تلعب الدور الرئيسي في عملية التكامل، وهي لا تحتاج إلى تأييد شعبي، وقد تكون هذه الجماعات صناعية، سياسية، عمالية.

وبذلك تعتبر الوظيفية وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي ، أهم ركائز هذا الطرح، حيث يكون القرار السياسي محصلة حركية(دينامية) للعلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح ، إذ أن التقاء مصالح مجموعتين رئيسيتين قادرتين في دولتين مختلفتين، يصب في مسار التكامل، ولو أبدت السلطة السياسية في كل من الدولتين معارضتها لذلك المسار. فوسائل الضغط الرسمية وغير الرسمية وقنوات التأثير القائمة في الديمقراطيات تساهم في إيصال موقف

مجموعة الضغط إلى السلطة وتحويله حسب الموازين القائمة إلى قرار سياسي لمصلحة التكامل.

وقد استخدم **هــاس** مصطلح Spill-over أي التعميم والانتشار ، بنفس المعنى الذي استعمله **ميتراني** – بالمصطلح Ramification ، فتعميم التكامل الاقتصادي إلى تكامل سياسي ، يعتمد حسب **هاس** دائما على ثلاثة مجموعات من المتغيرات، وهي:

1. **المتغيرات القاعدية**: وتشمل حجم الوحدات، التعددية الاجتماعية داخل الوحدات السياسية، دور النخب، درجة التفاعل بين الوحدات.
2. **متغيرات الاتحاد الاقتصادي**: وتضم حجم السلطة المفوضة، مستوى المشاركة في أعمال الحوكمة وأهدافها.
3. **المتغيرات الحركية**: وتشمل عملية اتخاذ القرار، درجة التفاعل بين الوحدات السياسية بعد التكامل ، ومستوى قدرة الحكومات على التكيف في مواجهة الأزمات.

وقد عرف **ليون ليندبرغ** ، الانتشار بأنه" الحالة التي تعطي وضعا معينا مرتبط بهدف محدد، يخلق وضعا جديدا ، يكون الهدف الأولي فيه، لا

يمكن تحقيقه إلا من خلال أوضاع جديدة أيضا.... الخ"، فهو في الأصل من الحركية الصعودية للتكامل الاقتصادي نحو التوحيد السياسي النهائي.

كما قدم **أميتاي اتزيوني** (1929-...) ، أربعة مراحل لابد من إتباعها لبلوغ التوحيد السياسي وهي:

1.مرحلة ما قبل التوحيد: وفيها تبدأ القطاعات التي يجري في نطاقها التعامل المتبادل تتسع، لا في داخل الدولة الواحدة ولكن في إطار نظام الاعتماد المتبادل، أي يزداد الاعتماد المتبادل في هذا القطاع ، وهنا تلعب النخبة الخارجية الدور الرئيسي في عملية التوحيد حيث أنها تكون المشجع الرئيسي على الوحدة.

2.مرحلة التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها: وتبرز فيها قوى التوحيد ، والتي تكون لها طبيعة قسرية (الجيش والسلطة)، أو نفعية (تتمثل في الجوانب الاقتصادية والإمكانات الفنية والإدارية)، أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية (وتتمثل في الطقوس والشعارات والقيم التي تسود المجتمع ، ويمكن استغلالها للتوحيد)، حيث تخضع هذه القوى التوحيدية بنماذجها الثلاث داخل المجتمع ، وهنا يرى **اتزيوني** أن النخبة من داخل النظام تكون هي المدافع الرئيسي عن التوحيد لا النخبة الخارجية

3. **مرحلة التوحيد من خلال قطاعات التكامل:** ويبدأ ظهورها مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات كما ينتشر spillover التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى ، ويلاحظ أن نموذج **اتزيوني** – في هذه المرحلة يستند إلى النظرية الاتصالية عند دويتش والوظيفية عند **هاس**.

4.مرحلة انتهاء عملية التوحيد: حيث يكون الاتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية ، أين تكون المراحل الثلاث السابقة قد أكملت مسيرتها وانتهت، ويشير إلى أن الاتحادات الناضجة التي اكتملت في بنائها تختلف فيما بينها من حيث مستويات التوحيد التي توقفت عندها ، عن التوسع والانتشار.

أما الوظيفي الأمريكي **جوزيف ناي " Joseph Ney** ، فقد قدم أنموذجا مطورا للوظيفية الجديدة يعتمد أساسا على فكرة الآليات العملية Process Mechanisms للتكامل ، والتي يجمعها في سبع آليات وهي:

1. مهام الترابط الوظيفيFunctional Linkage of tasks : ويؤكد فيه على أهمية مصطلح الانتشار المدروس والمضمون Cultivated

spillover، ويرفض فكرة التسييس الآلي أو التلقائي ، التي جاء بها **ارنست هاس**.

2. زيادة التبادلات بين الأطراف الساعية للتكامل ، كزيادة انتقال رؤوس الأموال والأشخاص وكثرة الاتصالات وتطور المعاملات التجارية.
3. تكثيف الروابط وفق تحالفات في المسائل المشتركة.
4. تنشئة النخبة اجتماعيا وسياسيا يدفع بالعملية التكاملية نحو النجاح.
5. الدفع نحو تأسيس مجموعات إقليمية: حيث ذهب إلى حد التأكيد على أن "المنظمات السياسية الإقليمية تساهم في خلق جزر السلام في النظام الدولي".
6. نداء الهوية الاديولوجية المشتركة والاعتزاز بها بما يفّعل مبدأ الانتشار.
7. دور الفاعلين الخارجيين في عملية التكامل، والذي قد يكون دورا ايجابيا أو سلبيا ، كدور المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، والذي يطلق عليهم **جوزيف ناي** صفة "المحفزون catalysts ".

كما طرح **ناي** شروطا بنيوية أساسية لتحقيق التكامل وهي: (ضرورة تماثلية المساواة الاقتصادية بين الوحدات ، تواطئية توجهات قيم النخبة مع بعضهم البعض، التعددية من خلال المجموعات المتضامنة الحديثة، قدرة الدول الأعضاء على التكيف والاستجابة لمتطلبات إنجاح العملية

التكاملية)، إلى جانب شروط إدراكية وتتمثل في: (إدراك أهمية التوزيع العادل لفوائد وأرباح تطور العملية التكاملية، إدراك قوة حجية العوامل الخارجية، ضآلة التكلفة نتيجة مساعي التكامل).

ويعتبر الطرح الوظيفي أهم طروحات التكامل السياسي توفيقا في تفسير الظاهرة التكاملية ولكنها ليست الوحيدة.

المحاضرة التاسعة:

مقاربات التكامل الدولي:

المقاربة الاتصالية:

يركز هذا الطرح على كمية التبادلات بين الكيانات السياسية باعتبارها مؤشرا أكثر تناسبا عن غيره من المؤشرات ، كما يقوم على الافتراض بأن درجة التلاحم والانسجام بين الأفراد يمكن ملاحظتها وقياسها بشكل أفضل عن طريق حجم العلاقات والتفاعلات المتبادلة بينهم، هذه القياسات تكون كمعايير محددة لإمكانية التكامل وطبيعته.

فالتكامل الاتصالي، يعني فعالية شبكة الاتصالات في اختراق أجزاء النسق بما يؤدي إلى وحدة في التفكير والتصورات والآراء والقيم ، أي أن الاتصال الكامل يعني وصول الرسالة من المرسل إلى المستقبِل أو مجموع المستقبلين، مع تأكد المرسل من وصول رسالته بالشكل والقصد المراد ، وذلك عن طريق رد فعل المستقبل ، وهي التغذية المرتدة Feedback ، فإذا ما وجد المستقبل أي غموض في الرسالة فان لديه من الفرص والوسائل المتاحة ليستفسر من المرسل عن الغموض وإزالته.

ويعتبر المفكر **كارل دويتش** ، أكثر الباحثين استخداما لنظرية الاتصال ، إذ أيد فكرة **نوربيرت وينر**N.Winner(1894-1964) القائلة بأن وجود العلوم الاجتماعية يعتمد على القدرة على التكامل مع التكتلات الاجتماعية ، كمنظمات لا كأفراد .والاتصال هو العنصر الذي يستطيع أن يربط كل هذه المنظمات الاجتماعية، وقد ربط **دويتش** بين الاتصال وتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية حيث يقول:" إن الدول والشعوب ليست إلا مجموعات من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة للاتصالات والنقل ، وتنفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان ، وتستطيع الشعوب أن تحقق الوحدة كلما اتسع نطاق القضايا التي يمكن أن تصل فيها" ولأجلها. ففي دراسته عن القومية والاتصال الاجتماعي ، وبدلا من أن يبحث عن تعريف للقومية اعتمادا على معايير اديولوجية ، حاول **دويتش** إثبات وجود علاقة ارتباطيه بين درجة تماسك الجماعة السياسية وبين مستوى وحجم الاتصالات (كثافة وسرعة ودرجة تردد جميع أنواع التبادل) القائمة بين أعضاء هذه الجماعة.

حيث يؤكد على ضرورة وجود إعفاء (إلغاء) متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد ، حتى يمكن إطلاق مفهوم الدولة.

كما قدم نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات وهما نموذج "الأمن الموحد" ونموذج "الأمن المتعدد ".

حيث يقوم **الأول** على أساس **الأمن الموحد** للدول ، إذ تصبح مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سابقا وحدة واحدة ، لها حكومة مشتركة (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية) والتي كانت عدة ولايات منفصلة قبل أن تصبح دولة واحدة ، ذات حكومة واحدة تمثلها جميعا في إطار من الترابط الأمني ، ويقوم **الثاني** على أساس **الأمن المتعدد** ، أين يوجد نوع من الترابط لأمن الدول مع احتفاظ كل دولة بحكومتها المنفصلة ، واستقلالها القانوني ، مثل العلاقة بين فرنسا وألمانيا قبيل الحرب العالمية الثانية ، والعلاقة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حدد **كارل دويتش** تسع شروط لابد من توفرها لقيام النموذج الأول وهي:

- التوافق المتبادل بين القيم الرئيسية.
- نمط حياة متميز.
- توقعات علاقات أو تحقيق مكاسب اقتصادية أقوى مشتركة.

- زيادة ملحوظة في القدرات السياسية والإدارية على الأقل لبعض الوحدات المشاركة.
- نمو اقتصادي متفوق على الأقل لبعض الوحدات المشاركة تلتف حولها الوحدات الأخرى.
- روابط متصلة من التواصل الاجتماعي، سواء من الناحية الجغرافية بين المناطق واجتماعية بين طبقات اجتماعية مختلفة.
- توسيع نطاق النخبة السياسية.
- تنقل الأشخاص على الأقل بين الطبقات السياسية ذات الصلة.
- تعدد نطاقات الاتصالات والمعاملات.

وحتى يتحقق النموذج الثاني لابد من اتساق القيم بين صناع القرار في مختلف الدول المرتبطة بهذا النموذج، مع قدرتهم على التوقع والاستشراف لسلوك بعضهم البعض، وقدرة الحكومات على الاستجابة السريعة والسلمية لحل المشاكل دون اللجوء إلى العنف.

كما حدد عوامل قد تؤدي إلى فشل **الأمن المتعدد** وهي : تزايد الالتزامات العسكرية، تزايد مشاركة الجماعات أصحاب المواقف السلبية ، تزايد الاختلافات اللغوية والعرقية، مواجهة تدهور اقتصادي مزمن ، صعوبة

الدخول في النخب السياسية ، وصعوبة الإصلاحات السياسة ، فشل مجموعات ذات امتيازات في التكيف مع فقدان نفوذها.

المحاضرة العاشرة:

مقاربات التكامل الدولي:

-المقاربة الليبرالية

أنشأت النظرية المؤسسية الليبرالية الجديدة للرد على الواقعية الجديدة التي ظهرت على يد **كينيث والتز** (1924-2013) ، حيث قام **أكلورد كوهين** بتطوير الفكر الليبرالي ، حتى يتلاءم مع العصر الحديث.

وتقوم المؤسسية على وجود عدة دول تتعاون مع بعضها البعض ، من خلال أطر مؤسسية دولية ، تتيح لها تخفيض تكاليف الصفقات التي تبرمها، وتمدها بالمعلومات ، وتخفض احتمالية لجوء بعض الدول إلى استخدام أساليب غير مشروعة.

ويمكن حصر المبادئ الرئيسية للمؤسسية الليبرالية في :

- **الفاعل المؤثر**: تعتبر المؤسسية الدولة فاعلا شرعيا وقانونيا يمثل المجتمع ،على الرغم من أن النظرية في طرحها العام ، تعلي من قيمة الفاعلين الآخرين (غير الدولة) ، إلا أن **كوهين** ، يرى أنه يجب أن تولى الدولة أهمية أكثر من الفاعلين الآخرين.

- **الهيكل الدولي المرغوب فيه ليبيراليا**: يرى الليبراليون الجدد أن هيكل المجتمع الدولي (النظام الدولي) ، قائم على الفوضوية (عدم وجود حكومات قوية ذات سيادة) ، على الرغم من ذلك فهم لا يرون أن التعاون بين الدول مستحيل كما يبدو من خلال مطالبتهم بغياب السيادة ، فحسبهم أن النظام الدولي والمؤسسات الدولية يمكن لها أن تخفض من نسبة الفوضوية ، وذلك عن طريق جعل الانحراف عن المعايير الدولية أمرا يعاقب عليه.
- **العملية** : يزداد التكامل على المستويين الإقليمي والعالمي ، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي ، ومدى نجاحه مستقبلا تجربة تبين إمكانية نجاح الليبرالية المؤسسية الجديدة.
- **الحافز**: تسعى الدول للدخول في علاقات تعاونية ، حتى لو كان البعض يحصل على نصيب اكبر من المكاسب ، فالمؤسسية الليبرالية الجديدة تهتم بالمكاسب المطلقة التي تعوزها الدولة ، بعكس الواقعية الجديدة التي تهتم بالمكاسب النسبية ، ويرى **كوهين** أن وجود تجارة حرة يقدم حوافز للتعاون ، لكنه لا يضمن وجود حالة من السلام حيث يقول :" إن التعاون لا يحدث بصورة تلقائية ، ولكنه يتطلب تخطيطا ، ويتطلب أن يتم التفاوض للوصول إلى التعاون ".

لكن أيضا يؤكد الطرح الليبرالي المؤسسي على أنه لا توجد معادلة للدول كي تسن تشريعا يرغم دولا مستقلة على الانضمام إلى سياسة مشتركة ونتيجة لذلك ليس من المستغرب للانتشار الواسع للمشاكل العالمية بسبب فشل الدول المستقلة على التعاون وتنفيذ حلول جماعية.

كما يرى الليبراليون إن التلوث العالمي ونضوب الموارد وسباقات التسلح تشكل معضلات عالمية ناجمة عن فشل السوق ومن جهة أخرى فان وجود الأنظمة يشير إلى أن التعاون ممكن بالتأكيد ضمن حلبة تسودها الفوضى.

فالفوضى (حسبهم طبعا) لا تعيق التعاون (التكامل) بل إنها تجعله صعب التحقيق فقط.

ومع كل ما تقدمه هذه الطروحات النظرية لتفسير ظاهرة التكامل ، تبقى عاجزة عن أن تدفع بكل الأقاليم إن يحقق التكامل الإقليمي التام بها، وهذا راجع لأن التكامل هو عملية ومسار وليس حالة تتحقق بإرادة فورية، لكن توجد نماذج تشكلت من خلالها تجمعات إقليمية ، بصورة تختلف الواحدة عن الأخرى.

المحاضرة الحادية عشر

نماذج تفاعل التكامل الإقليمي:

-نموذج الفرصة الاستراتيجية

قبل مناقشة استراتيجيات الدول التي أدت إلى إحياء الإقليمية منذ أواخر الثمانينات ، نحاول وضع هذه الاستراتيجيات في السياق الدولي لتلك الفترة، ولعل تحديد أول أزمة التعديدية للتجارة في إطار مفاوضات جولة الاوروغواي ، والتي بدأت سنة 1986 ثم انتهت في مراكش 1993 بعد العديد من التوترات التي هيمنت عليها الخلافات الاورو-أمريكية .كان هذا السياق لصالح إحياء الإقليمية من خلال:

أولا: الخوف من الفشل العالمي للمفاوضات، دفع بالدول للحيلولة دون تجدد الحمائية على نطاق واسع ، من خلال السعي لتحقيق ضمانات حرية التجارة على مستوى بيئتهم المباشرة ، في الوقت الذي أحجم فيه صندوق النقد الدولي للإشادة بالاتفاقيات الإقليمية ، والاعتراف بالنجاح التجاري للتكامل الأوروبي.

ثانيا: هيمنة الولايات المتحدة وأوروبا على مفاوضات "الجات"GATT، عززت لدى دول العالم الثالث فكرة أن تكون لها مكانة أكثر في المستقبل ، بحجة مواقعهم من خلال المنظمات الجماعية الإقليمية.

ويفسر نموذج استراتيجية التكامل الإقليمي للدول أيضا بشكل عام من قبل العولمة السريعة للاقتصاد خلال سنوات(1980-1990) ، الزيادة المتنامية لتداخل الاقتصاديات الوطنية نتيجة للتجارة وتدويل الأسواق المالية ، وتدفق الاستثمارات الأجنبية والاستراتيجية الشاملة للشركات المتعددة الجنسيات.

وهو النموذج الذي لا يعتبر حالة التكامل كوسيلة للتقارب الإقليمي ولكن كأداة للهيمنة والتحكم الاستراتيجي بصورة أكبر على المحيط الإقليمي.

فالولايات المتحدة الأمريكية ، وحتى منتصف الثمانينات كانت تدافع دائما على التعددية القطرية، وتعادي تجارب التكامل الاقتصادي التجاري الإقليمي في الستينات ، حفاظا على التحرير الجماعي للتجارة الدولية واستبعاد أي محاولات تمييزية فيها، وترفض التوقيع على اتفاقيات تجارية إقليمية ، لكن غيرت نظرتها وفصلت في عقيدتها التقليدية، وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية في الإقليمية الجديدة وهذا من خلال عقد عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة ، ثم

سعت لتكون طرفا في أغلب تجارب التكتلات الإقليمية الأخرى سيما في أوربا وفي منطقة شرق آسيا-الهادي.

وقد لعبت اثنين من العوامل دورا كبيرا في هذا التحول الاستراتيجي وهما:

أولا: خطر الإغلاق الجزئي لأسواق صادراتها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات في ظل أزمة "الجات GAAT " وما نتج عنه من توترات مع أوروبا حول تحرير المبادلات التجارية في الزراعة والخدمات ، والصعوبات التي عرفتها تجارتها في اختراق الأسواق الجنوبية والشرقية لآسيا.

ثانيا: إدراك إدارة بوش أن الاتجاه النزولي والمتراجع لوزن الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الدولية ، (حيث كان 20% بعد الحرب الباردة إلى 10% في بداية التسعينات)، يفرض عليهم مراجعة توجهاتهم التبادلية الحرة على قاعدة جغرافية أضيق ما جعل الرئيس الأمريكي **بوش** يعلن في 1990 عن برنامج " المؤسسة من أجل أمريكا" "Entreprise pour l’Amérique" ، لإعطاء الدفع والدعم لاتفاقات عديدة بغرض تهيئة الظروف على المدى الطويل لتشكيل منطقة

تجارة حرة واسعة، تمتد من ألاسكا إلى أرض النار (جنوب الأرجنتين والشيلي).

وجاءت النافتا كخطوة استراتيجية أولى في هذا السباق ، لتضمن الولايات المتحدة الأمريكية فتح أسواق جيرانها القاريين أمام تجارتها.

كما أن الضغوطات الممارسة من طرف الولايات المتحدة خلال منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا –المحيط الهادي APEC من أجل إنشاء منطقة تبادل حر سنة 2010 ، تلبي رغبة هذا البلد لاختراق الأسواق الآسيوية المحمية ، من أجل الحد من العجز الكبير لها في هذه المنطقة من العالم.

ويمكن اعتبار ALENA و APEC أهم مثالين لهذا النموذج.

فالتعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك : الابيك APEC، جاء بمبادرة من استراليا في 1989 لعقد اجتماع غير رسمي لوزراء الخارجية واقتصاد 12 دولة من دول منطقة شرق آسيا- الهادي في كانبرا وهي دول الـASEAN (الست آنذاك) ، وشركائها في الحوار، اندونيسيا، بروناي دار السلام، سنغفورة ، الفليبين ، كندا ، كوريا الجنوبية، ماليزيا، نيوزلاندا ، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

في البداية عارضت دول الآسيانASEAN قيام إطار مؤسسي رسمي للتجمع تجعل منه منظمة تقوم على قواعد كما عارضت إشراك أعضاء آخرين خوفا من هيمنة الاقتصاديات غير الأعضاء وتهديد كيانها كرابطة إقليمية ، ثم انضمت الصين 1991 ومعهما هونغ كونغ وتايوان ، وفي 1993 قبلت عضوية كل من غينيا الجديدة والمكسيك ، ثم التحقت الشيلي في 1994 . وبعد ضم البيرو ، روسيا، فيتنام، تقرر تجميد العضوية لمدة 10 سنوات ، فأصبح التجمع يضم 21 دولة يبلغ عدد سكانها 2.5 بليون نسمة ، وناتجها المحلي الإجمالي سنة 2000 يبلغ 17.9 تريليون دولار ونصيبها من التجارة العالمية 46.8% ، وتشارك فيه ثلاث تجمعات بصفة مراقب وهي : أمانة رابطة الآسيان، مجلس التعاون الاقتصادي والباسيفيكي (PECC)، ومنتدى جنوب الباسيفيكي.

والـ "APEC " ، تؤيد "الإقليمية المنفتحة" القائمة على تصور إطار من المنافسة التامة والاستقرار ، والتصحيح بواسطة السوق ، والتي تهدف إلى رفاهية المستهلكين وخلق المنافسة وحرية تنقل المنتجات وعوامل الإنتاج مع احترام الامتيازات المقارنة. حيث سعت إلى تشجيع حرية التجارة على مستوى العالم والإقليم والعمل على إنجاح جولة

الاورغواي المتعثرة آنذاك، ودعت إلى إزالة عقبات التجارة والاستثمارات بتشجيع الدول الأعضاء على خفض العوائق وإتباع سياسات أساسها إعمال السوق والشفافية ، ومعالجة بعض القضايا كالتفاوت في إنتاجية العمل، والقيود على انتقال رجال الأعمال، والأنظمة التقليدية للاتصالات ، وتعاون أعضائها على إتباع سياسات اقتصادية كلية لدفع الطلب المحلي ،وتشجيع إعادة الهيكلة المالية وجذب الاستثمارات وتفعيل البني التحتية.

ولعل تزايد عدم الثقة في النظام التجاري العالمي، والسعي لضمان ملجأ أو مأوى اقتصادي آمن، مع ارتكاز العالم على تكتلات اقتصادية عملاقة ، جعل من هذا النموذج فرصة استراتيجية للدول الأعضاء لتحقيق مكانة لاقتصادها بين التكتلات ، وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت من تزايد انفتاح أسواق الدول الأعضاء ، خاصة وأنهم أهم شركائها التجاريين ، وما أتاحته لها من خلق فرص للاستثمار والعمل.

المحاضرة الثانية عشر:

-نموذج التكامل بالتقليد:

وهو ذلك النمط من التكامل الإقليمي ، الذي تَنضّم إليه الدول بصورة فردية أو جماعية ، تقليدا واقتفاء لسلوك بعضها البعض، وحالة الاقتفاء الفردي تكون استجابة لتأثير دولة مجاورة أكثر قوة ومكانة إقليمية ، دون حتى دراسة للعملية التكاملية ومدى إمكانية استفادتها منها مستقبلا.

ولعل أخذ المكسيك وكندا (بصورة أقل) بمقترحات الولايات المتحدة الأمريكية للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة ، يوضح هذه الحالة ، فالبلدان المتقدمة تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من 60% من الاستثمارات الأجنبية ، وتستضيف أكثر من 70% من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين أنهم لا يحققون منه إلا 06% منها .

فالمكسيك ، انضم إلى منطقة التبادل الحر في إدارة **بوش** ، دون أن يكون قادرا على التأثير بشكل كبير في المفاوضات ، هذا يعكس بصورة كبيرة

فجوة التنمية بين البلدين، وبعد ذلك لم يكن للحكومة المكسيكية مفر من توقيع اتفاقيات الانضمام ، والتي تتضمن معايير عالية مشتركة في قضايا البيئة وتنظيم العمل وهي اتفاقيات فرضت من طرف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في أوت 1993 ، كشروط مسبقة للمصادقة على ALENA (NAFTA) ، من طرف الكونغرس الأمريكي.

وتوصلت الدول الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك) في 12أوت 1992 ، إلى اتفاق حول تفاصيل "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA" ، من خلق منطقة تجارة حرة خلال 15 سنة ابتداء من 1994، وإحداث تحرير في الخدمات ، وتعزيز حماية الملكية الفكرية وإفساح فرص الاستثمار الدولي بين الدول الثلاث.

إلا أن **روس بيرو** ، منافس **بيل كلينتون** في انتخابات الرئاسة آنذاك (بعد انتهاء عهدة بوش) حذر من آثارها السلبية على التوظيف في أمريكا وكندا ، مدعيا أنها سوف تتسبب في بطالة 6 ملايين عامل أمريكي.

ومع ذلك نجح **بيل كلينتون** في إقناع الكونغرس بالتصويت للاتفاقية ، بعد أن تعهد بالتفاوض حول اتفاقيات جانبية تتعلق بشؤون البيئة وتنظيم العمل ، ومواجهة التزايد المفاجئ في الواردات .

كما ساد كندا تخوف كبير من تزايد فقدان فرص العمل بانضمام المكسيك التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج ولا تتجاوز معدلات الأجور فيها عُشر مستوياتها في كندا، واحتمالات نقل استثمارات أمريكية لفروعها من كندا إلى المكسيك ، غير أن المفاوضات انتهت بتنازلات كبيرة من قبل المكسيك ، تم التسليم فيها باشتراط نِسب أعلى للمستلزمات الإقليمية في السيارات والملابس لتحرير تبادلها مقابل بعض التعديلات الهامشية في الاتفاقية.

أما في المكسيك فان الحكومة ومن ورائها التجار ورجال الأعمال الذين يسيطرون على الاقتصاد أيدوها بكل نفوذهم وأموالهم.

وقد أوضح تقرير اللجنة التي شكلتها الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة أثر الهجرة الدولية، وخاصة في المكسيك على الاستقرار الاجتماعي في أمريكا، وتأثيرها على قوى العرض والطلب في سوق العمل ، حيث أوضح أن"توسع التجارة هو العلاج الطويل المدى الوحيد لضغوط الهجرة" ، إذا ما صاحبه فتح باب الاستثمار الخارجي ، واتفق هذا مع رغبة المكسيك في جذب رأس المال الأجنبي ليساعدها على تحقيق مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

في إفريقيا أيضا ، الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية (جنوب إفريقيا) ، SACU ونظرا لقوة دولة جنوب إفريقيا ، دفعت الدول الأخرى للتقليد والاقتفاء الجماعي (بوتسوانا، ليسوتو، سوازيلاند، ناميبيا) لمسار التكامل الإقليمي. وهو نموذج الاقتفائية الجماعية (التقليد الجماعي) ،

أين كل الدول الأعضاء تتجمع تحت وطأة حركية تكاملية مدفوعة من الخارج ، هذا النموذج يطبق خاصة في التكامل الاقتصادي والنقدي في المنطقة الحرة التي انطلقت 1994 عند إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOA والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا CEMAC ،و هو المسار المدفوع بشدة من طرف فرنسا والمؤسسات المالية الدولية إضافة إلىSACU .

المحاضرة الثالثة عشر:

-نموذج التكامل الذاتي

تسمى الذاتية، العمليات التكاملية المنبثقة من مشروع سياسي جماعي وذاتي محدد في الزمن ، وليس خاضعا لضغوط أجنبية حاسمة ، التكامل الأوروبي هو النموذج الأمثل.

كما أن كل مسارات عمليات التكامل في أمريكا اللاتينية، حيث الإقليمية متجذرة في تاريخها (على عكس أمريكا الشمالية)، ففي عام 1940 ، جاء مشروع اتحاد جمركي بين الأرجنتين والبرازيل الذي وُضع دون أن يتجسد، وفي 1960 ، أنشئت جماعة أمريكا اللاتينية للتبادل الحر، والتي استبدلت عام 1980، بالجماعة اللاتينو-أمريكية للتكامل ALADI، في 1969 منطقة الانديز عرفت تأسيس مجموعة قرطاجنة من خلال اتفاقية قرطاجنة في 26 ماي 1969، وقعتها كل من (بولونيا، كولومبيا ، الشيلي، الاكوادور والبيرو)، وتعكس الاختلاف بين مستويات التنمية في أمريكا اللاتينية بقدر ما مثلت أيضا مجهودا ذاتيا للإسراع في التكامل على مستوى شبه إقليمي.

في حين في أمريكا الوسطى، نجد مشاريع التكامل الإقليمي، من بين الأقدم في العالم، منظمة دول أمريكا الوسطى، تأسست سنة 1951، استكملت في 1958 بمعاهدة التكامل الاقتصادي يهدف لإنشاء سوق مشتركة في هذه المنطقة ، هذه الحركية الثنائية ، بعثت في 1991 بانضمام باناما، في إطار مؤسساتي متجدد وهو نظام التكامل لأمريكا اللاتينية أيضا, وفي سياق أمريكو-لاتينو، أين للإقليمية معنى، لأنها تسجل في حركية تاريخية تكاملية ذاتية المبادرة، نجد المركوسور (السوق المشتركة للجنوب: الأرجنتين، البرازيل- البارغواي، الاوروغواي) ،هي اليوم تحقق فوائد ونتائج قوية.

بعد إعلان **اغوازو** في 1985 بين كل من البرازيل والأرجنتين ، تم وضع برنامج للتعاون الاقتصادي في منتصف 1986 ، ثم وقعت معاهدة التعاون والتكامل والتنمية بينهما في 1988 دخلت حيز التنفيذ في 23 أوت 1989، وتضمنت مبادئ أساسية لهذا التكامل وهي" التدرج، المرونة، التوازن، التماثل". ومع تولي رئيسين جديدين تغيرت سياسات البلدين إلى الليبرالية والخصخصة، وأقرا في 1990 قانون **بوينس أيريس** (الارجنتين) بضرورة تسريع وتكثيف التكامل بين البلدين، واتفقا على إقامة سوق مشتركة تستكمل في 1994، على أن يحدث تخفيض

عام للرسوم الجمركية وبصورة تلقائية ، وتقرر تشكيل "مجموعة للسوق المشتركة" على مستوى وزاري تكون مسئولة عن إقامة السوق.

وفقا للنموذج التكامل الذاتي أو التلقائي، ونظرا لوقوع الأورغواي والبارغواي بين الأرجنتين والبرازيل تقدمتا بطلب الانضمام إلى السوق المشتركة، سيما وأن معظم تجارتهما معهما وتم توقيع معاهدة **أوسونسيون** (باراغواي) للسوق المشتركة للجنوب (**المركسور**). وبمبادرة ذاتية من بوليفيا للانضمام ، تم عقد اتفاقية لسنة 1995، لدخول في منطقة التجارة الحرة اعتبارا من سنة 1997، دون الدخول إلى الاتحاد الجمركي، ثم وقعت اتفاقية ارتباط تجارية مع تشيلي ، ثم منحت بوليفيا والتشيلي صفة العضو المرتبط في نهاية 1996 ، مع إدراج التشيلي في الهيكل الأساسي للجماعة. كما أقر الرؤساء اقتراح قيام **المركسور** بالتصديق على" شروط ضمان الديمقراطية" ، ويقضي بأن لا يسمح بالمشاركة في الجماعة ما لم تتوفر **مؤسسات ديمقراطية** خاضعة للمسائلة، وقد أكد الرؤساء في اجتماع مجلس السوق المشتركة لسنة 2002، على لأهمية قيام مؤسسات ديمقراطية نشطة،(في إشارة إلى الانقلاب الفاشل في البارغواي الذي ساهم الشركاء الثلاثة في القضاء

عليه)، تماشيا مع اشتراط سيادة المؤسسات الديمقراطية، ومراعاة حقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي المصحوب بالعدالة الاجتماعية.

في أقاليم أخرى من العالم ،نجد تنظيمات مثل مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ سنة 1981، من طرف الملكيات النفطية، كما نجد أيضا الجمعية من أجل التعاون الإقليمي في آسيا الجنوبية(رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليميSAARC ، أنشئ بمبادرة من البنغلاداش، حيث وجه الرئيس ضياء الرحمن في 1980، دعوة لإقامة منظمة إقليمية للتعاون في الإقليم مهّد لها بزيارات مكثفة خلال الفترة 1977-1980 لدول الإقليم الست الأخرى (باكستان، الهند، سيريلانكا، النيبال، جزر المالديف، بوتان)، وتم التوقيع على ميثاق إنشاء الرابطة في 1985. لكن هذه المبادرات الذاتية الجماعية محاطة بالعديد من المشاكل المرتبطة بالعملية الوظيفية الداخلية.

المحاضرة الرابعة عشر:

- نموذج التكامل المفّعل:

وهو نموذج "رد الفعل"، ونعني به الحالات التي تأتي فيها الدول الأعضاء معا وبشكل جماعي ، في رد فعل على بيئة معينة، تمثل تهديدا سياسيا أو اقتصاديا.

ويعتبر الأسيان ASEAN ، أحد النماذج الناتجة عن رد الفعل، حيث نشأ سنة 1967، نتيجة الخوف المشترك لدول جنوب شرق آسيا، من أن دعم الاستقرار بسبب صعود الشيوعية ، لاسيما خلال تداعيات النزاع في الفيتنام. حيث كان أصل هذا التفعيل سياسيا ثم تطور إلى تفعيل اقتصادي، حيث صعوبات جولة الاورغواي وإنشاء "النافتا"، والسوق الأوروبية المشتركة، دفعت الدول الأعضاء في ASEAN إلى قرار إنشاء منطقة التبادل الحر الخاصة بهم. المتكونة من (الفلبين، ماليزيا، تايلاند، أندونيسيا، سنغافورة)، وقد تعرضت أعمالها للتعثر حتى منتصف السبعينات بسبب خلاف بين الفلبين وماليزيا حول ولاية **صُباح**، ثم انضمت سلطنة بروناي للرابطة بعد أسبوع من استقلالها 1984، واهتمت هذه الدول بتعزيز السلام والأمن ولاستقرار في المنطقة

ومساعدة جاراتها على التخلص من النفوذ الشيوعي ثم ضمها إلى الرابطة ، فأصبحت فيتنام العضو السابع في منتصف 1995، وتقدمت كل من (كمبوديا والاووس وميانمار) بطلبات عضوية في 1996، حيث قبلت عضوية كل من (الاووس وميانمار) في 1997، وتأجلت عضوية كمبوديا بسبب الاضطرابات التي عرفتها، وبعد استيفائها إصلاحات تسمح بفتح سوقها، انضمت سنة 1999، وبهذا اكتمل تشكيل الرابطة من الدول العشر بالإقليم، التي تستهدف تحويل منطقة جنوب شرق آسيا إلى منطقة رخاء وسلام، رغم الخلافات الايديولوجية والتوترات السائدة آنذاك.

وقد عرفت ASEAN تقطعات في مسيرتها منذ 1967، كان يعاد تفعيلها وبعثها من جديد في كل مرة، حيث كانت نقطة البعث الأولى نحو تكثيف التعاون الإقليمي بدعوتها لتجاوز الخلافات السياسية والحدودية مع أول قمة لها في 1976، لكن تعثرت مرة أخرى ، ودعت قمة 1987 (بعد عشر سنوات توقف) إلى إعادة تفعيلها من جديد وتعزيز التكامل الوظيفي، ثم جاءت قمة 1997 برؤية مستقبلية للأسيان لعام 2020، من أجل جعل الرابطة منطقة سلام ورخاء وحرية وحياد، تزول فيها أسباب الصراع وتحل الخلافات سلميا.

يمكن أن نضيف أيضا ، ولادة جماعة التنمية لجنوب إفريقيا (SADC) ، في عام 1980 من خط الجبهة المضاد للفصل والتمييز العنصري، تميزت بدور دفاعي ، وجها لوجه مع سلطات دولة جنوب إفريقيا، حيث تقرر تقليص الواردات والصادرات من جنوب إفريقيا واليها. كما أن المناخ وراء عضوية دولة جنوب إفريقيا "الجديدة" في عام 1994 بعد زوال حكمها العنصري، كان أيضا استجابة لدوافع رد الفعل من جانب بريتوريا ،(بما في ذلك تجنب الضغط المفرط للهجرة عبر حدودها).

وبالنظر **إلى تجربة التكامل في المغرب العربي،** وإسقاطا على النماذج المقترحة ، يبدو أنه من الصعب جدا تصنيف اتحاد المغرب العربي وفق أحدها ، رغم أن **فرانك بيتيتيفPetiteville Frank (1867-....)** ، يصنفها ضمن النموذج الأخير وهو نموذج التكامل المبعث أو المفعّل.

فالمغرب العربي شكل هاجسا لدى المسئولين (في أواخر الثمانينات)، الشيء الذي تجلى في تعدد الخطابات واللقاءات المتتالية، ذلك أن المشروع ألمغاربي، انمحى طوال الستينات والسبعينات من الاهتمامات الحكومية رغم المحاولات التنظيمية التي استمرت من سنة 1964و1970، عبر اجتماعات وزراء الاقتصاد المغاربة وإحداث مجلس قار للتعاون ألمغاربي.

فبعث اتحاد المغرب العربي في 1989 ، جاء كرد فعل على سياسة أوروبا اتجاه المنطقة ، إلى جانب تخوف الدول المغاربية من التهميش في ظل مسار التكامل المتسارع نحو الشرق الذي تشهده أوروبا، وبالتالي يبدو اتحاد المغرب العربي **كنسخة وقائية حمائية** لتكّون وتأسيس القلعة الأوروبية القوية.

خاتمة

مما تقدم من خلال هذه المحاضرات ان مفهوم التكامل الدولي عرف مساهمات فلاسفة الفكر السياسي عامة ومنظري العلاقات الدولية خاصة، حيث يجمع كلهم على أنه ذا مستويات متعددة، وأنه يستدعي متطلبات لقيامه وشروط لتأسيسه واستمراريته، وهنا تباينت مداخل ومقاربات المفكرين لتحقيقه، حيث انطلق بعضها من مدخل السياسة العليا وهو ما جاء به مفكري الطرح الدستوري من خلال إمكانية قيام التكامل دفعة واحدة. وهذا يعني قيام حالة التكامل مباشرة دون تدريج مهما كان نوعه وهو المترجم في حالة التكامل الفدرالي، المنتج للدولة الفدرالية في شكلها المركب طبعا والقائمة بموجب وثيقة الاتحاد او الاتفاق على تأسيس الدولة طواعية دون اكراه او عنف، ما يعرف بدستور الاتحاد للكيان الجديد في النظام الدولي، والمقاربة الكونفدرالية والتي لا يتم فيها التنازل عن السيادة كون هذا الكيان المراد تأسيسه وفق هذا الطرح ليس سياديا بل هو استشاريا تعاونيا في ابسط صور التكامل، بغرض مناقشة قضايا ليست سيادية للوحدات المنظمة له بدليل ان نمط اتخاذ القرار يسمح بالسيادة المطلقة للدولة المنظمة حتى انه يمكن الا يمر قرار في ظل رفض دولة

واحدة ، و الأمثلة الإقليمية والدولية على هذا الطرح الدستوري عديدة ومتعددة .

من جهة أخرى وعلى عكس المنطلقات القانونية والسياسية التي ينطلق منها الطرح الدستوري، بل ومن افتراضات أخرى تماما كان الطرح الوظيفي اي من منطلق السياسة الدنيا التي لا تتقاطع مع المجالات السيادية للدولة ولا تضع استقلالية وسيادة الدولة محل نقاش الا مع مرور التجربة ونجاحها بأشواط كبيرة وهو ما يعني التسييس التدريجي للتجربة التكاملية.

الى جانب الطرح الاتصالي والمنطلقات التي يقدمها مؤيدي هذا الطرح لتصور العملية التكاملية من قاعدة الكثافة الاتصالية بين شعوب الدول الراغبة في تكامل بعيد المدى والغايات.

كما قدم الطرح الليبرالي المؤسسي افتراضاته لمعاينة تجربة تكاملية ناجحة من حيث الأسس والاهداف .

و فعلا وبالمتابعة للتجارب التكاملية الإقليمية خاصة والدولية عامة، فان العملية التكاملية انطلقت من عدة نماذج وأساليب انتهجتها الأقاليم لتكاملها، وهو ما تم توضيحه في المحاضرات الأخيرة من المطبوعة.

في الأخير يبقى على المنطقة العربية ان تجد لها منهجا او مدخلا يتماشى وخصوصية شعوبها وثقافتهم ومعتقداتهم. وخاصة ومشاكلهم وطموحاتهم في ان تكون لديهم حلول وفرص عقلانية لها في اطار وحدة سياسية الى جانب المجتمعية التي يتمتعون بها , لفرض مكانة في المجتمع الدولي لأنه لا سبيل للتفوق الا بالتكامل القائم على أساس رابح-رابح.

قائمة المراجع

أولا- بالعربية

أ- **الكتب:**

1. إبراهيم العفاس (عمر) ، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**،ط1، ليبيا: منشورات جامعة قارنيوس،2008.
2. بكر مصطفى (محمود)، **البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه،** الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002.
3. آرون (ريمون) ،**العلاقات الدولية**،(تقديم:الشاذلي القليبي)،ط1،بيروت:دار الحقيقة،2000.
4. الستر (جون) ،**"مقدمة"، في الدستورية والديمقراطية**.تحرير:جون الستر،رون سلاجستاد,(تر:سمير عزت. نصار)، الأردن: دار النسر للنشر والتوزيع،1998.
5. بيليس (جون) ،"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، **في : عولمة السياسة الدولية**.(تحرير:جون بيلس،ستيف سميث)،ط1،الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2004.

6. بالاسا (بيلا) ، **نظرية التكامل الاقتصادي**. (تر: راشد البراوي)،ط1،بيروت: دار النهضة العربي،1964.

7. بدر (أحمد) ، **أصول البحث العلمي ومناهجه**،ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1996.

8. القصبي عبد الغفار رشاد ، **مناهج البحث في علم السياسة** ، القاهرة : مكتبة الآداب، 2004.

9. براون (كريس) ، **فهم العلاقات الدولية**،ط1، الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2004.

10. جندلي (عبد الناصر)، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والتكوينية**،ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007.

11. حتي ناصيف (يوسف) ،**النظرية في العلاقات الدولية**،ط1، بيروت:دار الكتاب العربي،1985.

12. حداد (ريمون) ، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى دولية**.(تقديم: الشاذلي القليبي)،ط1، بيروت: دار الحقيقة، 2000.

13. داهش محمد (علي) ، **"اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب"**، ط1، سلسلة دراسات استراتيجية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ع87، 2008.

14. دورتي (جيمس) ، بالستغراف (روبرت) ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،(تر: وليد عبد الحي.)،ط1، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة،1995.

15. سليمان (عصام)، **مدخل إلى علم السياسة**،ط1، بيروت: دار النضال للطباعة،1989.

16. سويف (مصطفى) ، **الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي**، القاهرة: دار المعارف،1960.

17. صبري مقلد (إسماعيل)، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، ط1، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1982.

18. عبد الحي (وليد) ،"النظام الإقليمي العربي:إستراتيجية الاحتراق وإعادة التشكيل"، في مجموعة من المؤلفين: **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**،ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014.

19. عودة (جهاد) ،**النظام الدولي: نظريات وإشكاليات** ،ط1، مصر:دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

20. القصبي عبد الغفار (رشاد) ، **مناهج البحث في علم السياسة** ، القاهرة : مكتبة الآداب، 2004.

21. مارل (مارسيل) ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (تر: حسن نافعة)، ط1، بيروت: دار المستقبل العربي،1986.

22. مانع جمال (عبد الناصر) ، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**، الجزائر (عنابة): دار العلوم للنشر والتوزيع ،2004.

23. محمود الإمام (محمد)، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

24. نافعة (حسن) ، **الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

25. ناي (جوزيف) ،**القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**،ط1، المملكة العربية السعودية: العبيكات للنشر،2007.

ب- المقالات:

1. أبو عامد محمد (سعد) ،"البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي"، **السياسة الدولية**،ع142، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000.
2. إدريس محمد (السعيد) ،"الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية"،**السياسة الدولية**،ع138،مصر:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1999.
3. بيلي العليمي (محمد) ،"الإقليمية المعيارية:العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي"، **مجلة السياسة الدولية**،ع 191،مصر:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013.
4. عبد الشفيع عيسى (محمد) ،نحو نظرية للتكامل الاقتصادي العربي: من زاوية الاقتصاد السياسي"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 136، مصر: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 1999.

5. الفيلالي (مصطفى) ،"آفاق اتحاد المغرب العربي"، **المستقبل العربي**، ع 132، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

6. والت (ستيف) ،"**العلاقات الدولية عالم واحد,, نظريات عدة".**(تر: منير كمال)، **مجلة الثقافة العالمية**، ع 89، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1998.

7. يوسف حتي (ناصيف) ،" التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي"، **المستقبل العربي**، ع165، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

ثانيا-المراجع باللغة الاجنبية

1. Dario(Battistella), **Théories des relations internationales**, paris : presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2003
2. De Senarclens (Pierre), **la mondialisation : théories, enjeux et débats**,4ème édit, paris : armand colin,2005.
3. Gilles (Champagne), **l'Essentiel du droit constitutionnel**, paris : Gualince éditeur, 2007.
4. Goldstein (Joshua.S) ,Jon (Pevehous.C) , **international relations,**8th edit,new york : pearson longman, 2009.
5. Haurio (André), Gicquel (Jean) et Gelard (patric), **Droit constitutionnel et institutions politiques**, paris : Edition Montchrestien,1975.
6. HUGON (Philippe), **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, paris : karthala, 2003